

الإسلام دستور الحكم

الناشر

طبعة دار الألف ٨ شارع يعقوب بمصر

تليفون : ٢١٨٢٥

الاسلام دستور الحكم

دراسة مقارنة للمبادئ الدستورية في الإسلام
والمبادئ الدستورية الوضعية

تأليف
السيد الشوربجي
ليسانس الحقوق

الناشر

لجنة دار الفتوى، شارع مصر، القاهرة

تليفون ٢١٨٢٥

الافتاء

إلى أستاذ الملايين من دعاة الفكرة الإسلامية
والعاملين بها . . .

الشهيد حسن البنا

الذى علمنى كيف أكون مسلماً . . .
فقبست من روحه هذا البحث . . .
واستهديت بعلمه فى الطريق الشاق . . .

الدستور الذى نريده

- * دستور ١٩٣٠ لم يكن إلا انعكاسا لارادة الانجليز وإرادة الملك ...
- * دستور ١٩٥٣ يجب أن يكون انعكاسا لارادة الشعب الاسلامى ...
- * لماذا نطلب دستوراً اسلامياً وانقلاباً اسلامياً
- * المحاولات الخارجية التى تبذل للقضاء على الفكرة الاسلامية ...
- * الشبهات التى يثيرها اعداء الاسلام فى الداخل والجاهلون بحقيقته ...
- * وبمدى !! فالاسلام هو اساس الدستور الذى نريده .

حينما اجتمعت لجنة « الثلاثين » التي كان منوطا بها وضع دستور سنة ١٩٢٣ كانت مصر المستقلة المتحررة لا وجود لها . . . وكان شعب مصر الواعي المتيقظ المتوثب نحو مستقبل أسعد لا وجود له أيضا . فصر حينذاك كانت لا تزال تدميها جراح الحرب العظمى التي انتهت سنة ١٩١٨ وما كان أشقاها من جراح .

وكانت لا تزال تدميها أيضا جراح الهزيمة التي أصابتها في ثورتها سنة ١٩١٩ فخرجت من هذه الثورة وهي تحمل على كاهلها عبء الحسرة والأسف . . . وأعباء أخرى أشد ثقلا ووزرا . . . أعباء الاحتلال الضاغطة على أنفاسها ، المسك بخناقها الذي لا يريد أن يتحول أو يريم . وشعب مصر كان قطعة من بلده المحبوسة في القمم . . . فلم يكن إذن أحسن حظا من وطنه المسكّل بالأغلال . . . ولم تكن أغلال هذا الشعب تتمثل في صورتها المادية . . . أغلال الحديد والنار . . . بل كانت هناك أغلال أخرى تلف حياته . . . أغلال الفكر والروح . لم يكن أحد يستطيع أن يعتقد غير ما يريد المستعمر أن يعتقد . ولم يكن أحد يستطيع أن يؤمن بعقيدة غير العقيدة التي يؤمن بها المستعمر .

ولم يكن أحد يستطيع أن يقول أو يصرّح أو يكتب أو ينشر أو يدعو لفكرة أو مبدأ ليس فيه تسبيح بحمد الإنجليز . أضف إلى هذا أن الشعب نفسه كان أهون من أن يخشى جانبه حينما يعتقد أو يؤمن أو يقول لأنه لم يكن يعرف ماذا يعتقد وبم يؤمن وأي قول يقول . . . فهو شعب لا تسعفه حياته بالوقت الذي يفرغ فيه لغير البحث عن لقمة العيش التي تقيم أوده أو زجاجة الدواء التي ترد عنه شبح الموت .

هذه هي مصر التي كانت في سنة ١٩٢٢ وهذا هو شعب مصر
الذي كان في سنة ١٩٢٢ .. العام الذي بدأت فيه لجنة الثلاثين اجتماعاتها
لوضع الدستور .. كانت محاولة مضحكة في الواقع .. أن تجتمع لجنة
في هذا الوقت لوضع دستور .. دستور لمن ١٩ دستور لماذا ١٩
ولم يكن بهم أن توجد الدولة الحقيقية التي تستحق أن يوضع
لها دستور .

ولم يكن بهم أيضا أن يوجد الشعب الحر الذي يستطيع أن يتمتع
بحقوق دستورية .

لم يكن بهم لا هذا ولا ذاك ما دامت إرادة المستعمر العليا
قد اتجهت إلى هذا الأمر .. تمثلت هذه الإرادة في تصريح ٢٨ فبراير -
وفي الاعلان الصوري باستقلال مصر الذي أعقب ذلك التصريح ،
والذي صرح الانجليز فيه للسلطان أحمد فؤاد حينذاك أن يمنح دستورا
لمصر المستقلة .. . فقام السلطان فؤاد بتنفيذ رغبة السيد المتفضل
عليه بالاستقلال .. . ففتح لنفسه لقب ملك أولا .. ثم منح لشعبه
دستورا بعد ذلك كله كان على لجنة الثلاثين أن تبين حدوده . ولم يكن
غريبا بعد ذلك أن يصدر دستور ١٩٢٣ نسخة شائنة ليست في حقيقتها
إلا انعكاسا لإرادتين ؛ إرادة الانجليز التي تفضلت فسمحت للملك
فؤاد بمنح الدستور للشعب ، وإرادة الملك فؤاد الذي تفضل بدوره
ففتح الدستور للشعب .

أرادت لجنة الدستور أن تنهى على أن مصر والسودان مملكة
واحدة فسطب الانجليز هذا النص لأنه يتعارض مع إرادتهم العليا .
وأرادت لجنة الدستور أن تقيد من سلطان الملك أو توسع
من مسؤولياته فتدخل الملك فؤاد في أعمالها تدخلا سافرا قضى على كل
محاولة لوضع هذه القيود أو توسيع تلك المسؤوليات .

وهكذا تحقق للإرادتين أن يعبر الدستور عنهما .
فصدر الدستور خلواً من النص يحدد مركز السودان .
وصدر الدستور وتمثلت فيه إرادة الملك بصورتها البشعة في الفصل
الثاني (الفرع الأول) الذى يتكلم عن « الملك » ، والذى يعطيه من
السلطات المطلقة ما يجعله دكتاتوراً فى حكومة ينص نفس دستورها الذى
يعطيه هذه السلطات على أنها حكومة نيابية وأن الشعب مصدر السلطات .
كان دستور ١٩٢٣ إذن هو انعكاس لإدارة السلطات المسيطرة
على البلد فى ذلك الوقت - سلطة الانجليز وسلطة الملك - وكان
من العيب أن نبحث حينذاك عن دور الشعب لأنه لم يكن هناك شعب
ولم يكن هناك دور له .
والآن ونحن فى عام ١٩٥٣ صار الأمر عكس ذلك تماماً .
فصر المستقلة المنحلة قد أصبح لها وجود يملأ السمع والبصر .
وشعب مصر الواعى المتيقظ المتوثب نحو مستقبل أسعد قد أصبح
وجوده هو الآخر يملأ السمع والبصر .
وتلاشت سلطة الانجليز وسلطة الملك عن آخرهما .
وإذن فالمطلوب أن يكون دستور ١٩٥٣ هو الانعكاس الحقيقى
لإرادة هذا العِصْل الذى ولد أخيراً . . إرادة الشعب .
وإذا كان الشعب المصرى شعباً يدين بالاسلام ديناً فقد حق له
أن يدين به حكماً ودستوراً .
إن هذا الشعب الذى عاش غريباً فى بلده طوال القرن الأخير
لأن القوانين التى فرضت عليه والأوضاع التى سيطرت على حياته ،
والنظم التى ساقته فى ركبا . . كلها كانت حجبا وغيوما تحول بينه وبين
وطنه الحقيقى ، فوحش عليه حياته وتجعلنا بحق نعتبر هذه المرحلة
من حياته مرحلة غربة ووحشة .

هذ الشعب قد آن له أن يعود إلى وطنه ، وأن يطلق سراحه
فيخرج من هذا المنق الموحش إلى حياته الحقة التي خلق لها وخلقت له
حياته التي رسمها له الإسلام فتأصلت جذورها في نفسه وتعمقت معانيها
في روحه ؛ وأخذت عليه مشاعره وعواطفه وأسرت إليها حنينه وشوقه
كلها حرم منها .

— وتكاد عيني قد مع حينما أذكر أيامنا السوداء الماضية التي كنا
نعيش تحت غيومها ونحن سكارى .. أسكرتنا الذلة والمهانة التي كانت
تطبعنا وتضم جبيننا وتجعلنا بين الأمم في ركب العبيد والتسابعين ..
وإسلامنا الحبيب وتقاليدها المتميزة ؛ وطباعنا السامية .. وحياتنا
الحقة .. كلها كانت مبتعدة عنا بفعل المؤامرة التي رسمها لنا شياطين
الغرب ، والتي تمحضت عن تلك المحنة العاتية التي اكتسحتها في تيارها
حتى أودت بنا إلى دنيا بعيدة كل البعد عن دنيانا الحبيبة .

هذه هي الساعة التي نستطيع فيها أن نكسر أغلالنا وقيودنا وأن
ننطلق عائدين إلى ديارنا ليستقبلنا أبونا الأول الحنون .. الاسلام ..

الإسلام الذي كان مظهر سيادتنا في عالم الأمم ، حينما كانت الدولة
الإسلامية هي أقوى وأظفر الدول على وجه الأرض .. والذي
سيكون — إن شاء الله — في مرحلة حياتنا الجديدة مظهر سيادتنا
واستقلالنا في عالم اليوم .

ماذا نسأوي في حساب العالم إن لم نكن أكثر من توابع متطفلين
نسير في ركب كل حضارة ونأكل على كل مائدة .. ؟

إن الإسلام سيعطينا مكاتنا الحقيقي من هذا العالم ، ولن يكون هذا
سوى المكان الذي وضعنا فيه رب العالمين عز وجل .. . وكذلك

جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ، ويكون الرسول عليكم شهيدا ... ،

وفي نطاق حياتنا الداخلية سيكون للإسلام من السيطرة على النفوس والتأثير على السلوك القدر الذي عجزت كل النظم الوضعية عن الوصول إليه لأنها نظم غريبة لا تجمدها روافد في أعماق النفس ، فأثرها سطحي لا يتولد إلا من الشعور بالرغبة من العقاب بحيث لو أمكن للفرد أن يجد فرصة للتهرب من هذا العقاب لما تردد في الخروج عنها والسخرية منها

— إن الإسلام هو دين الشعب وعقيدته التي يؤمن بها ويدبر لها راضيه بها نفسه ؛ مطمئن إليها عواطفه ومشاعره ، فتجذبه نحوها روحه ، وإذن فالشعب حينما يطيع أحكام الإسلام فإن طاعته لن تكون صادرة عن خوف من الجزاء الدنيوي الذي قد يصيبه وقد يخطئه إذا عجزت وسائل السلطان أن تصل إليه .

ولكن الشعب يطيعها حين يطيعها وهو مؤمن بوجود هذه الطاعة مقتنع ؛ راض ، مطمئن إليها . . . وإذا وجد فرصة للهرب من الجزاء الدنيوي ؛ فلن يهرب أبدا من جزاء الآخرة . . . لن يهرب من الله الذي يسجل عليه كل شيء . . . كل كبيرة وصغيرة ، وسيؤتيه يوم القيامة كتابة منشورا ، وكل إنسان ألومناه طائفه في عنقه ، ، ، اقرأ كتابك كفي بنفسك اليوم عليك حسيبا ،

— من حق هذا الشعب إذن أن يعود إلى الإسلام ؛ وأن يثور ضد كل محاولة لإبعاده عنه .

إننا نعلم أنه لا تزال هناك تيارات قوية عنيفة تهب علينا من الغرب

المجرم الذى أفقدنا حياتنا طوال القرن الماضى . . وأن هذه التيارات لا تأخذ بجراها الارهاق العنيف الذى كانت تظهر به فيما مضى ، بل تمثل فى صورة جديدة .

صورة الشيطان الذى يأتى الانسان من نقطة الضعف ويستثير فيه غرائزه حتى يوقعه فى شباك ثم يتركه أسير الحسرة والندم .

هكذا يأتينا الغرب اليوم ، إن نقطة الضعف عندنا اليوم هى سوء الحالة الاقتصادية ، فإذا استطاع أن يقدم لنا من التوضيحات ما يرفع مستوانا الاقتصادى ، فلن تكون هذه التوضيحات التى يقدمها ثمناً باهظاً للنتائج التى يبنى الوصول إليها . . يكفيه أنه سيقضى على التيار الإسلامى ، ومع أن هذه النتيجة وحدها كافية بالنسبة له لكي يشعر بالانتصار ، وكافية بالنسبة لنا لكي ننهار وننتكس ونعود من جديد إلى ركب العبيد والتابعين . إلا أنها لن تكون هى النتيجة الوحيدة . . ستتحطم قوة المقاومة لدينا ، ونصبح أشبه بالفريسة التى قدم لها الصائد طعاماً دسماً حتى يتخبطها فتنام ؛ وحينئذ يستطيع الانقضاض عليها وهو لا يخشى من جانبها أدنى مقاومة .

إننا ينبغي أن نلتنبه إلى هذا الخطر الفادح الذى يبدو شبحه قويا ، وهو قادم نحونا من الدنيا الجديدة .

نحن على استعداد أن نربط بأحزمة من حديد على بطوننا سنوات أخرى وأن نوقف صرخات هذا البطن كلما صاحت فينا حتى نهيء لها الطعام من بيتنا الداخلى ، وليكن طعاما جافا فى بادية الأمر .

إننا نقبل أن نعيش تلك الحياة سنوات تطول أو تقصر ؛ ولكننا لا نقبل ولن نقبل أن يأتينا سيد جديد يظهر الحنان والعطف علينا حتى نقبل منه - فى سداجة - السم فى السم .

إن الرجل لا يشعر بأنه رجل له كرامة وله شرف إلا حينما يكتسب قوته من عرق جبينه ، وإلا فأين تكون كرامته وشرفه حينما يقبل أن يأكل من فضلات إنسان غيره ؟ إنه إذا قبل ذلك فعليه أن يودع إلى الأبد رجولته ، ويدفن كرامته وشرفه إلى الأبد أيضا ؛ ويستقبل عهداً جديداً من العبودية والرق يكون فيه هو العبد ؛ والذي يتفضل عليه بالطعام هو السيد .

إننا إذا انسقنا في طريق هذه التيارات ولم تقاوم فسنتهى .. أجل سنتهى .. ولو كان القراء يسمعون صوتي وأنا أقول سنتهى لسمعوا صوتاً قاصفاً كالرعد يختلط بالأم وخوف وإشفاق ثم يضعف آخر الأمر حينما تغلبني الدموع وأنا أستسلم لها . إلى كل مخلص لهذا البلد أوجه القول .

إن مستقبلنا معلق على مدى ما سنثبت من رجولة وقوة في مقاومة تلك التيارات .

كلمة أخيرة أقولها .. إننا إذا هزمنا في هذه المعركة فيجب حينئذ أن نودع إلى الأبد كل أمل لنا في المستقبل .

* * *

قد يأتينا الخطر في صورة أضعف مما عرضنا .. وبأسلوب لا يشعر إطلاقاً بوجود خطر .

قد يقال إنه لا مانع من أن يعود الشعب إلى الإسلام وأن نصرح أحكام الإسلام في دستور وفي قوانين وفي كل شيء .. على أنه تتنازل عن تسمية هذه الدساتير والقوانين أنها إسلامية قصداً إلى تجنب المشاكل التي قد تثيرها هذه التسمية من جانب الذين يجهلون حقيقة الإسلام .

ولكننا نرفض هذا القول كل الرفض ، نرفض أن يطبق الإسلام

باسم آخر ، ويكون ضياع عنوان النظام الإسلامى خطوة أولى خطيرة
فى سبيل ضياع روح النظام الإسلامى ، وأخيراً يتحقق لأعداء النظام
الإسلامى هدفهم البعيد وهو القضاء على حقيقة الإسلام .

إننا نؤكد مرة ثانية خطورة هذا القول .. فهذه هى الثغرة التى
يستطيع أن ينفذ من خلالها معارضوا الإسلام ليصوروا القضية على
هذا الوجه الهين اليسير .. يصورونها على أنها قضية شكل لا أكثر ،
قضية اسم .. مجرد اسم .. ولا شئ ولا خطر وراء ذلك .. ولو أن
هؤلاء الدعاة كانوا يؤمنون بأن المسألة مسألة اسم لحسب لكان أجدر
بهم أن يتمسكوا باسم « الإسلام » ، ولكنهم يعرفون سر المؤامرة
ويدركون مكن الخطر ..

سنضع للإسلام عنوانا غير الاسلام .. مثلاً « النظم الدستورية
الحديثة » ، وحينما تدرس هذه النظم الحديثة لطلبة القانون يقول لهم
أساتذتهم إنها مستمدة من الدساتير الحديثة ، دستور فرنسا .. دستور
أمريكا .. دستور إيطاليا .. إلخ .. ويمضى الزمن .. وينسى الناس
الإسلام .. ويذكرون فقط فرنسا وأمريكا وإيطاليا .. وحينئذ نشعر
أننا مجرد توابيع لهذا العالم الغربى .. ويغير العالم الغربى نظمه وأوضاعه ،
وبحكم التبعية العمياء نغير نظمنا وأوضاعنا ونحن لا نشعر ماذا نفعل !!
أليس الغرب هو الأصل !!

وبذلك ينتهى الإسلام كاسم وكعنى .. قضى عليه أولاً كرمز ..
وقضى عليه أخيراً كحقيقة .

ويتحقق للاستعمار الغربى غايته ونظف فى ركب التابعين الأذلة إلى
الأبد .. ولا إسلام .. ولا أثر له يثير فىنا الحنين .

* * *

وبعد ...

هذه هي الأخطار التي يتعرض لها الاتجاه الاسلامي من جانب الغرب وحلفائه عرضناها وبينناها ولا نحب بعد ذلك أن نلقى بالا لأولئك المعارضين الذين يفضون الأخذ بالاسلام وهم جاهلون بحقيقته فإن أولئك الذين لم يكلفوا أنفسهم عناء البحث وراء هذه الحقيقة ليس من حقهم أن يكون لهم رأى في هذه القضية وإذا أبدوا رأياً فهو رأى باطل بطلانا مطلقا لأن الحكم الذي لا يقوم على الدراسة والبحث والتحصيل والأسباب المعقولة الكاملة هو حكم لا وزن له ولا احترام لدلوله .

أما الذين يقولون إن الأمم الاسلامية اليوم في تأخر شديد وإن هذا يعني أن الاسلام غير صالح .

فهؤلاء أيضاً لا نعتزم رأيهم هذا .. لأنهم أقاموا نتيجة على مقدمة ولم يقولوا لنا ما هي الصلة بين الاثنين .. وكان الأجدر لو أنهم أنصفوا أن يصلوا إلى نتيجة عكسية تماما .. فيقولون إن الأمم الاسلامية اليوم في تأخر شديد .. وإن هذا يعني أن المناهج التي تسير عليها مناهج فاسدة ، وبما أن هذه المناهج ليست هي الاسلام ، فالنتيجة المنطقية لذلك هي عدم مسئولية الاسلام عن هذا الوضع .

وقد يقال لو أن الإسلام نظام قوى محكم لاستطاع أن يحمل في ذاته الضمانات الكافية التي تمنع تدهور المسلمين وخروجهم عليه إلى هذه الأوضاع الفاسدة الارتجالية .

والواقع أن هذه حجة للإسلام لا عليه ، فلم يحدث في تاريخ المبادئ الكبرى العالمية منذ أن عرفت الإنسانية المبادئ حتى اليوم لم يحدث في تاريخها هذا الذي حدث في تاريخ الإسلام .

لقد شهدت الإنسانية منذ فجر التاريخ مئات المبادئ والنظم ،

ولم يكن حظ كل مبدأ من الوجود والحياة أكثر من الحظبة التي
قضى فيها جديته حتى إذا ما أتى عليه الزمن تركه أشبه شيء بالمعدن
الرخيص الذي لا يلبث أن يصدأ تحت حكم المؤثرات الطبيعية.. وهكذا
ينتهي ولا يبقى له حتى مجرد الذكرى... ويأتي من بعده مبدأ آخر
يسير في نفس الدور فيبدأ لامعاً وينتهي صادئاً كالخا .

أما الاسلام فهو شيء غير هذا تماماً... كالمعدن الثمين... كالذهب
أو الجوهر لا يؤثر فيه دفنه في الأرض... فهما مر عليه من الدهور
فستظل الطبيعة عاجزة عن أن تنال من لمعته أو قيمته... فإذا ما أوجحت
عنه غبراء الأرض في يوم من الأيام فإنه لن يكن شيئاً آخر غير
ما كان... سيظل في أعين الذي اكتشفوه بعد دفنه آلاف السنين
نفس الشيء الثمين القيم الباهر الذي كان يراه الذين عاصروه أول مرة .
وهذا حال الاسلام... كان في العالم منذ أربعة عشر قرناً نظاماً
عكساً بامراً عظيماً أخذاً فيه روعة وفيه دقة وفيه كمال... نزلت الدنيا
عند حكمه وهي راغبة متبشرة .

ثم شاء الله أن يتلى المسلمين حين أصابهم البطر فحسر عنهم هذه
النور وتلك النعمة وسلط عليهم بذنوبهم أعداء فجرة... حاربوا
الاسلام بأقصى وأشد وسائل الحرب التي عرفتها المبادئ... حاربوا
الاسلام أول الأمر بالسيف والحديد والنار فكانت الحروب الصليبية
التي استمرت فترة طويلة قاسية وكانت محكم التفتيش في أسبانيا تحكم
بالموت على مئات المسلمين كل يوم... واستمرت الحملة الوحشية
على الاسلام بعد ذلك بشكل منظم وخطة مرسومة فلم تقف أبداً...
وأخذت لها أسلوباً جديداً... حاربوا المسلمين في نفوسهم وفضائلهم،
وأخرجوا المرأة سافرة عارية حتى يكون صراع الفريضة الجنسية شاغلاً
للرجل عن أى مجهود آخر... وحين تنهار قوة دفاع الرجل أمام التيار

الغنيف يدرك أنه قد خرج على الاسلام.. وأنه لا قبل له بان يتقيد به فيياس
ويقنط.. ثم يتحول هذا اليأس والقنوط إلى شعور بالاستهتار وينتهي
إلى التحلل المطلق من الاسلام والارتواء المطلق في أحضان الشيطان .

وكان هذا أخطر سلاح حورب به الاسلام من جانب أعدائه
ولم يقف الأمر عند هذا الحد .. بل لقد انتهز الأعداء فرصة نجاح
سلاحهم السابق في القضاء على حيوية المسلمين وقفروا سريعا ليرثوا
تراث محمد .. وبينما كان المسلمون غارقين إلى شواربهم في هذه المدينة
الجديدة .. كانت أوطانهم تنتهب الواحدة بعد الأخرى وهم في غفلة
حشومة منحوسة .. وأفاقوا أخيراً فإذا بدعائم الاستعمار تثبت وتعمق
جذورهما وتصبح الدولة الاسلامية في نهايتها الأسيفة هذه شيئاً آخر
غير الدولة الاسلامية التي كانت .. مجرد إقطاعيات صغيرة مقسمة
على السادة الجدد بالتساوى .. فتذهب إنجلترا بنصيب وتذهب فرنسا
بنصيب وتذهب إيطاليا بنصيب وتذهب أسبانيا بنصيب .. ولا يبقى
للمسلمين من وجودهم سوى حشرات وزفرات وعبرات تحرق القلوب
ولكنها لا تحرق الحديد الذي وضع في أيديهم .

إننا إذا تتبعنا مراحل حملة الغرب على الاسلام .. وقرأنا ذلك
التاريخ الطويل الدامي الذي سجلته أيامنا السوداء هذه .. ثم نظرنا
بعد ذلك ورأينا أنه لا يزال للإسلام وجود .. حيثئذ نستطيع أن
نحكم إذا كان الاسلام يحمل في ذاته ضمانات حياته وحصانات بنائه ..
وصدق الله العظيم : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » .

لقد كانت كل حملة استهدف لها الاسلام كافية بذاتها للقضاء عليه
قضاء تاماً . ربما لو أنه كان شيئاً غير الاسلام .

ولكن أما وهو الاسلام فإن العواصف كلها تنفتحت على صخرته ،
والأمواج العاتية الصاخبة كلها لا تلبث أن تستحيل إلى رغوة جوفاء
حينما تصطدم بقوته . . وتمضى العواصف والأنواء وتمضى الأمواج
والتيارات . . وتنحسر كل هذه الغيوم . . ثم يظهر الاسلام الحى
القوى ليكمل سيرته فى هذه الدنيا . . ويشهد الغرب الطائش سيرة
تجدد . . سيرة الأبطال الذين يخلقهم الاسلام ويجعل منهم شيئا أقوى
وأعنف من نار القنابل وضجيج المدافع . . وترتد فرائص أوروبا
بأسرها للحركات الاسلامية فى الشرق الأوسط .

إن الغرب وتأييده فى ذلك الشيوعية الشرقية ؛ يبذل اليوم آخر
محاولة فى جمعته للقضاء على الاسلام ، وكان أجدر به أن يسلم بأن
هذا الدين لن يهزم أبداً لأن الله قال ذلك . . ولكنه لا يؤمن
ولا يريد أن يؤمن ، ويعتقد أن حمل السلاح فى وجه الاسلام خير
على أى حال من وضعه . . ونحن نعتقد أن الخير فى هذا للإسلام
لا لأعدائه ؛ لأنه طالما هناك حرب موجبة ضده طالما تفجرت حيويته
وقوته كالذهب لا تزيد النار إلا لمعاناً .

وفى الوقت الذى نجد للإسلام حركة سياسية قوية تهدف إلى إعادة
كيانه الدولى . . نجد هناك فى الغرب نفسه حركة فكرية عليية
للإسلام . . تقن مبادئه التشريعية وتعترف وهى مبهورة مأخوذة
بأنه نظام قوى يحكم حى لا يموت دائم الحركة ودائم التطور لأن
خلائاه ليست جامدة . . وهكذا يعود الاسلام بعد أربعة عشر قرناً
بأكلها فيراء الناس فى القرن العشرين بنفس الروعة والجدة والمعظمة
التي كان يراء عليها الناس فى القرن السادس .

بعد هذا هل يقال إن الاسلام لا يحمل بذاته الضمانات
الكافية لبقائه ؟



كان بودى ألا أستطرد إلى هذا الحد ، ولكنه على أى حال
استطرد فى صميم الموضوع لأننا حينما نطالب بدستور إسلامى فأننا
فى الحقيقة نطالب بانقلاب إسلامى يرسمه ذلك الدستور . ولا بد لى
ينجح الانقلاب أن يجد فى نفوس المحكومين تربة صالحة للإيمان به ،
تربة نقية لا تختلط بها هذه الأفكار الضالة التى يلقى بها دعاة الهرطقة
والاستسلام ، أو دعاة الغرب والشيوعية .

القواعد الدستورية في الاسلام

- الباب الأول — وظيفة الدولة
- الباب الثاني — أساس الحكم
- الباب الثالث — حقوق الأفراد

سنعرض في الفصول التالية من هذا الكتاب للقواعد الدستورية العامة في الاسلام مقارنة بالنظم الدستورية الوضعية حسب ما استقر عليه الفقه الحديث .. فقه القرن العشرين .

وسيجد القارىء أننا عرضنا الأحكام عرضاً مجرداً عن مصادرها التاريخية وقللنا كثيراً من الاستشهاد بالنصوص .. لأن كل الكتب التي تعرضت لهذا الموضوع قد زحمت الأحكام وسط الأحداث التاريخية التي ولدتها والنصوص التي قررتة ، فكانت النتيجة في كثير من الأحيان أن تضيق الأحكام في هذه الزحمة الهائلة ولا يخرج القارىء من دراسته العامة بمعرفة دقيقة محددة للموضوع .

أردنا أن نحدد الموضوع ونوضحه فاستخلصنا الأحكام واكتفينا بعرضها عرضاً مجرداً .

وقد اتبعنا في عرض الموضوع منهج الفقهاء الدستوريين المحدثين فقسّمنا البحث ثلاثة أبواب .

تكلّمنا في الباب الأول عن « وظيفة الدولة » .. أولاً في الفقه الدستوري الوضعي ، وثانياً في الدستور الاسلامي .. وسنرى أن الدولة الاسلامية دولة رسالة لا دولة إدارة .. وقد حددنا ماهية هذه الرسالة ومدادها وخلصنا إلى أنها إشتراكية عالمية تستمد أساسها من إرادة الله .

وتكلّمنا في الباب الثاني عن أساس الحكم ، .. أولاً في النظم الدستورية الوضعية - في الديموقراطية والشيوعية والفاشية :

وثانيا : أساس الحكم في الاسلام ، وخلصنا من العرض إلى أن الحكم في الاسلام يقوم على أساسين .. أولا : إرادة الله التي تحدد نظام الحكم في الدولة (وتكلمنا عن ذلك في مبحث أول) . وثانيا : إرادة الشعب التي تختار الامام ومجلس الشورى وتراقب أعمالهما (وتكلمنا عن ذلك في مبحث ثان) .

وخصصنا الباب الثالث لمبحث « حقوق الأفراد » ، أولا في الدساتير الحديثة وثانيا في الدستور الاسلامي وتكلمنا هنا عن الأساس القانوني لحقوق الأفراد .. وعن نظرية الحقوق الإيجابية في الاسلام .. ونتائجها .

الدولة الإسلامية دولة رسالة

- المذاهب الوضعية التي تحدد نطاق وظيفة الدولة - المذهب الفردي - والمذهب الاشتراكي - والمذهب الاجتماعي .
- الدولة الإسلامية دولة اشتراكية عالمية فائتها بتحقيق رسالة الاسلام في الأرض .

وقبل أن نفصل القول في وظيفة الدولة الإسلامية ، نحب أن نذكر بإيجاز وظيفة الدولة في الفقه الدستوري الحديث ، فإن هذه الدراسة المقارنة لها فائدة عظيمة تعين على إدراك قيمة الإسلام ومدى عظيمته .

ثلاثة مذاهب تتنازع تحديد هذه الوظيفة (١) .

- ١ — المذهب الفردي .
- ٢ — المذهب الاشتراكي .
- ٣ — المذهب الاجتماعي .

وخلاصة المذهب الفردي أن وظيفة الدولة تنحصر في دور سلبي
محض فلا يكون لها سوى المحافظة على سلامة الشعب ورد الاعتداء الخارجي والسهر على الأمن والنظام والقضاء .. ولا تتعدى وظيفتها هذا النطاق السلبي وتصبح الحرية بعد ذلك مطلقة للأفراد يعيشون على الوجه الذي يريدون ، والبقاء للأصلح ..

أما المذهب الاشتراكي فمعكس ذلك تماما؛ فهم يرون أن إطلاق
الحرية للأفراد على هذا الوجه فيه ظلم للضعيف ، وفوضى تؤدي إلى اختلال التوازن ، وليس هناك ما يمنع من وقوع هذا الظلم ويعيد التوازن سوى تدخل الدولة بالقدر الذي يعمن تسيير دفة الحياة على الوجه الذي يعمن لجميع الأفراد الحياة والأمن .. فدور الدولة هنا إيجابي خطير ، تتدخل في كل شيء لا تهدم الحرية بقصد الهدم ، وإنما تمنع طغيان هذه الحرية .

(١) مبادئ القانون الدستوري للدكتور السيد صبرى طبعة ١٩٤٦ من

ص ١٩ حتى ص ٢٠

والمذهب الثالث وسط بين المذهبين ، فبينما يرى أصحاب المذهب السابق إعطاء الدولة حق التدخل في كل شيء لدرجة تمكينها من إلغاء الملكية الفردية والقضاء على الأسرة والمقائد الدينية ، يرى أنصار هذا المذهب أن التدخل لا ينبغي أن يكون مبالغاً فيه إلى هذه الدرجة بل الأصح أن تترك الحرية للأفراد ، يتملكون ويتجوزون ويعتقدون كيف شاءوا ، ولكن لا تكون هذه الحرية مطلقة كما في المذهب الأول بل تدخل الدولة للتوجيه والإصلاح كلما اقتضى الأمر ذلك ، والغاية هي مصلحة الجماعة قبل مصلحة الأفراد .

وفي هذا المعنى قال العميد دوجي نظريته المشهورة بنظرية التضامن الاجتماعي ، ومقتضاها أن حياة الفرد في جماعة تفرض عليه تضحيات لا بد منها حتى يعيش ؛ فبما أنه يستفيد من الجماعة عليه أن يفيدها . . . وبذلك تتبادل التضحيات وينقسم العمل بين الجميع بحيث لا توجد أمانة مطلقة ولا توجد قبود مطلقة .

ويتفرع من هذه الفكرة الأساسية نتائج منها أن الحرية حق للفرد ولكنه ليست حقاً مطلقاً ، لأنه إذا انطلق فسيضطرم في ذات الوقت بحرية الآخرين .. فتناصر الحقوق يقتضي النزول عن قدر منها حتى تنسجم وتلتق .

والملكية أيضاً حق . . ولكنها ليست حقاً مطلقاً ، بل هي وظيفة اجتماعية ، أو هي مكنة في يد الفرد يستعملها بما يعود على الجماعة بالخير فوظيفة الدولة إذن هي حماية هذا التضامن والقوانين التي تضمن تحقيقه وتوثيقه ؛ فدوجي بهذا يسلّم للدولة بحق التدخل لحماية الغاية التي قال بها أولاً وهي تحقيق التضامن الاجتماعي .

كل هذه النظريات قامت على نظرة قاصرة إلى الحياة البشرية ، فهي

تصور إمكان تحقيق السعادة الدنيوية للأفراد من طريق واحد هو الطريق المادى ، وأملت الجانب الآخر فى طبيعة الانسان فلم تستغله لى تحقق له هذه السعادة المنشودة .. فلو استطعنا أن نجد النظام الذى يسعى لتحقيق السعادة للأفراد مستغلا فى ذلك كل ما تنطوى عليه طبيعتهم من نواح مادية وروحية لأمكننا بذلك أن نقول : إن هذا هو النظام الكامل ، والإسلام هو ذلك النظام .

والإسلام فوق ذلك ليس نظاما موضوعا لدولة معينة بالذات حتى يتم بشئون أفرادها وحدهم ، بل هو موضوع للناس كافة ، والدولة التى لا تأخذ به لا يمكن أن تمتنع بمزايدها فى نطاقها وحدها ، بل يصبح عليها التزاما بأن تبلغه لغيرها وتسمى وتكافح لى تأخذ به غيرها ومن هنا يدخل فى نطاق وظيفة الدولة الإسلامية دور جديد خطير ، وتصير الدولة الإسلامية بهذا الاعتبار دولة عالمية لا تعيش لنفسها أو لرعاياها تحسب .

أعلى أساس هاتين النظرتين تتحدد وظيفة الدولة الإسلامية :

النظرة الأولى : أنها تسعى لتحقيق الرفاهية لأفرادها مستغلة فى ذلك

كل إمكانيات الطبيعة البشرية من قوى مادية وروحية .

النظرة الثانية : أنها تسعى لتحقيق الرفاهية العالمية بجعل الدول الأخرى

تعتنق مذهبها وتأخذ بأساليبها حتى تتحقق عالمية الرسالة الإسلامية ويصبح الدين كله لله والخير الذى أتى به هذا الدين موزع على عباد الله فى جميع أنحاء الأرض .

ولإذا أردنا أن نرتب النتائج التفصيلية لهاتين النظرتين فإننا نجد

تنحصر فى الآتى :—

أولا : من حق الدولة الإسلامية التدخل فى شئون الأفراد ، ويتسع

فطاق هذا التدخل هنا عنه في النظريات المادية التي عرضناها سابقا حتى تشمل — بجانب التنظيم والهيمنة على شئون الأفراد المادية — التنظيم والهيمنة على شئونهم الخاصة وسلوكهم الذي ينبع من معاني روحية بعيدة عن المادة ، ولا يكون للدولة في هذه الناحية الأخيرة دور إيجابي بمعنى التدخل القهري في حياة الأفراد الخاصة لتفرض عليهم النوع الذي تريده من السلوك ، إنما يكون دورها سلبيا وترك الدور الإيجابي يقع من نفسية الأفراد وذواتهم ، فيكون لهم من أنفسهم رقيب وحسيب وذلك هو الوازع الديني الذي تنمية الدولة بالمواعظ والارشاد ، وعن طريق التربية والتعليم ، ومنع العوامل التي تضعف هذا الوازع ؛ أو تضعف من أثره ، وأخطر هذه العوامل هي ما يثير الغرائز الجاحشة في النفس كالغريزة الجنسية فتشجع الزواج المبكر بكل الوسائل الممكنة ؛ وتمنع الإباحية والسفور وتحمي الأعراض والآداب العامة لأن انتشار هذه الأشياء فيه إثارة للغرائز الكامنة ، وإذا ثارت الغريزة وضعف سلطان الفرد على نفسه أمامها فلن يكون للوازع الديني أثر ولن يكون للأخلاق دور فعال في تدعيم أسس الحياة الدنيوية .

وكذلك من الغرائز اللازم إشباعها غريزة الطعام وأسمى الحاجة إلى الطعام غريزة مع شيء من التجوز لأن الحقيقة أن هذه الحاجة ليست مجرد غريزة يمكن كبثها ولكنها أشد من ذلك بكثير لأنها أساس الحياة .. والواقع أن عدم إشباع هذه الحاجة يؤدي إلى الإخلال بكل معاني التوازن الاجتماعي ، والقضاء على كل المعاني الروحية والدينية . فالجائع حين لا يجد ما يقيم عليه أوده لا يعرف له ديناً ولا عقلاً .. فلن يتمتع هذا الدين وهذا العقل من الاعتداء على غيره وسرقة ماله أو اختلاس حقوقه ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو ربه :

« اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر ، فقرن الكفر بالفقر ..
لأن الفقر يورث الكفر والقنوط .. وقد قال سيدنا علي رضي الله عنه
« ما ذهب الفقر إلى بلد إلا وقال له الكفر خذني معك » .

ولذلك كان من وظائف الدولة الإسلامية الأساسية أن توفر حداً

أدنى من المعيشة لكل فرد يعيش فيها بلا تمييز بين مسلم وغير مسلم ويكون
التزامها هذا التزاماً إيجابياً يستطيع الفرد أن يطالبها به ويقاضيه
من أجله .

يتضح من ذلك أن حق الدولة في التدخل في شئون الأفراد يقابله
واجب في أن تضمن لهم حداً أدنى من الحقوق التي تمكنهم من الحياة
في مستوى كريم ..

ويعيش الفرد في الدولة الإسلامية مقيداً بالسلطان المادى الذى
يتمثل في الواجبات التى تفرضها عليه حياته فى الجماعة من دفع الزكاة
والضريبة وعدم مياشرته حقوقه إلا باعتبارها وظيفة اجتماعية ..
ومقيد بالسلطان الروحى الذى ينبع من نفسه ويجعله إنسان غير أنانى
يجب الخير للناس ، ويرعى حقوقهم وحرمتهم ويؤدى إليهم فرائضهم
عليه .. ويعطف على الفقير منهم والمحتاج .. ويحافظ على مصلحة إخوته
فى الإنسانية ويتمثل دائماً قول الرسول الكريم « مثل المؤمنين فى
توادم وتراحيمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو
تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » .

ـ وهذا السلطان الروحى يكمل السلطان المادى بحيث إذا عجز
السلطان المادى وهو عاجز ختماً - عن توفير كل الضمانات التى تكفل
التضامن الاجتماعى ، كان هذا السلطان الروحى مكملًا له متمًا لرسائله
وبذلك تتحقق الحياة السعيدة الكاملة التى يريد بها الاسلام .. وتكاد

تكون مهمة الدولة بسيطة هينة لأنها لن تحتاج الى كثير من القضاة لأن المنازعات ستقل .. ولن تحتاج الى كثير من رجال الأمن والرقابة لأن كل فرد له في داخل نفسه رقيب عتيد .. ولن تحتاج الى مفتشين يراجعون أعمال الموظفين لأن كل موظف يدفعه دينه وخلقه الى أن يكون أميناً .. ولن تحتاج الى بوليس سياسى ليكشف المؤامرات لأن كل فرد له من ضميره بوليس سياسى يكشف له دائماً ما في عمله من خطر وتجاوز لأوامر الله وحقوق عباد الله .. وهكذا .. دولة تبدوا حين ننظر إليها نظرة سطحية أنها مفرقة في الغاشية لتدخلها في كل شيء .. وتبدو حين نبغي النصفة بالتدقيق في النظر أنها لا تفعل شيئاً لأن السلطان الداخلى في كيان كل فرد هو الذى يفعل كل شيء .. فلو أن الدولة نجحت بآدى الأمر في خلق هذا السلطان الداخلى لاستراحت في آخر الأمر ولا أصبحت الدولة المثالية التى يتطلع العالم للوصول إليها .

النتيجة الثانية : انتهينا الى أن الدولة الاسلامية من وظائفها الأساسية تنمية القوى الروحية في نفسية الأفراد ، وتقوية الوازع الدينى والسلطان الداخلى عن طريق النصيح والارشاد والتربية والتعليم والقضاء على العوامل التى تضعف من هذا الأثر الروحى وذلك بتوفير حاجات الأفراد ومطالب الفرج والبطن .

ولاشك أن هذه الوظيفة - التى لا مثيل لها في الدولة المادية - لا يمكن أن يقوم على تحقيقها إلا قوم يؤمنون بسلطان الدين وقوة الروح - يؤمنون بالاسلام ايماناً كلياً يصدق العمل الخالص لوجه الله وحده .. واذن فلا يصلح لولاية أمر المسلمين الا هذا النوع من الناس وخدمهم .

فهنالك خلاف أساسي بين الدولة الإسلامية والدول غير الإسلامية
إذ تكاد تنحصر وظيفة الدولة في الدول غير الإسلامية على أنها وظيفة
إدارية فنية لحسب ولذلك يصلح لولايتها أى شخص فنى خبير ..
والعكس في الدولة الإسلامية تزيد على الناحية الإدارية والفنية ناحية
الفكرية والرسالة .. فالدولة الإسلامية دولة رسالة لا دولة إدارة (١)
ولذلك لا يصلح لها إلا من يؤمن بهذه الرسالة ويكون على استعداد
للتضحية والكفاح من أجلها .

وبناء على هذا لا يكون الحكم في الإسلام مغنم أو وظيفة يؤديها
الفرد ويأخذ مقابل ذلك .

وأيضاً لا يكون الحكم في الإسلام وراثياً يتناوبه الأبناء عن الآباء
إنما هو كفاح أصحاب المبادئ والرسالات .. كفاح الذين آمنوا
ويزيدون أن يسعدوا الآخرين بما آمنوا به .. تضحية الذين باعوا
أنفسهم وأرواحهم من أجل الجماعة الإنسانية والخير العام ، ولا يكون
الوصول إلى الحكم هو جزاء كفاح سابق لأولئك الناس .. إنما هو
امتداد لذلك الكفاح ، هو مرحلة جديدة .. وسيلة أخرى من الوسائل
التي لا تنتهي عند الذين يؤمنون .

« قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين » لا شريك
له ، وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين .

النتيجة الثالثة : قلنا إن الدولة الإسلامية ليست مهمتها مجرد تحقيق

الرفاهية لأفراد الشعب الذين يعيشون بين حدودها الجغرافية ، بل هي
دولة عالمية .. دولة رسالة تهدف إلى سعادة الناس كافة .. وكذلك

(١) حسن البنا - مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي - نظام الحكم ص ٤١

جعلناكم أمة وسطا لتكبروا شهداء على الناس ، ويكون الرسول عليكم شهيدا ،

.. ولذلك يصبح من وظائف الدولة الإسلامية الدعوة إلى الإسلام في جميع أنحاء العالم . . والعمل على توصيل هذه الرسالة إلى الناس كافة ،
والتكفاح المتواصل لفتح ميادين جديدة لتطبيق النظام الإسلامى ،
و ليكون الدين كله لله ،

والعجيب حقا ، أن الدول التى تقوم على أساس النظم الوضعية فى أيامنا هذه كالاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية . . هذه الدول تخصص فى ميزانيتها مئات الملايين من الجنيهات كل عام للدعاية لنظمها فى الخارج ، والعمل على فتح مناطق نفوذ جديدة لمبادئها .

ولكن شتان بين غاية هذه الدول الوضعية التى لا تهدف إلا لتحقيق مصالحها الخاصة ، وفتح أسواق جديدة لبضائعها ورؤوس أموالها .

شتان بين هذه الغاية وغاية الدولة الإسلامية حينما تعمل على نشر الإسلام فى الخارج ، فغايتها أولا وأخيرا تحقيق رفاهية الشعوب الأخرى عن طريق هذا النور . وليس من أهدافها إطلاقا أن تجنى مصلحة لنفسها ، لأن الإسلام لا وطن له . . ولا تستطيع دولة فى العالم أن تدعى لنفسها حق زعامة الأمم التى تخضع لحكم الإسلام . . فالزعامة لله وحده والجميع يخضعون للنظام الذى مصدره رب السماء . . وليس مصدره الكرمليين ، أو البيت الأبيض ،

والدول التى تؤمن بالإسلام وتقبل تطبيق نظامه تندمج فى بعضها وتصبح دولة واحدة ويكون الإسلام هو الرابط الوثيق الذى يربط بينها ، فلا وطن بالمعنى الضيق فى القانون الوضعى . . إنما كل أرض

عليها مسلم تعتبر وطننا لكل مسلم آخر .. ولا جنسية بالمعنى المحدود ..
لأن الاسلام ينفذ هذه الفكرة العنصرية ..
« يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل
لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، إن الله عليم خبير ،
وإذا كان لابد من هذه الفكرة فليكن الاسلام هو جنسية المسلمين
في مشارق الأرض ومغاربها .

ونقول هنا بحكم رقتي نفرض حالة المسلمين اليوم .. ذلك هو واجب
الدولة الاسلامية في العمل على الدفاع عن الدول الاسلامية الأخرى.
الواقعة تحت النفوذ الأجنبي ، والعمل على تخليص الشعوب الاسلامية
من الحكومات المفروضة عليها والتي تحكمها بالحديد والنار ، وتسوقها
في ركب المستعمرين .. وفي سبيل ذلك تشجع الحكومة الاسلامية
الحركات التحريرية في كل بقعة من بقاع العالم الاسلامي .. حتى إذا ما تم
لها تطهير الدول الاسلامية من المستعمر الخارجي والداخلي ، أمكن
قيام الدولة الاسلامية بمعناها الصحيح .. الدولة التي تمتد من جبل طارق
غربا حتى أندونيسيا شرقا ، وتصبح هذه الدولة نقطة التوازن الحقيقي
بين قوى العالم الطاغية . ومبعث النور والهداية والحق لأمم الدنيا
المتخبطة التي حطمتها الحياة المادية وأفقدتها كل طمأنينة واستقرار ..

أساس الحكم في النظريات الحديثة

- * النظرية الديمقراطية ومبدأ الشعب
مصدر سلطات الحكم ، ومصدر نظام الحكم .
- * النظرية الشيوعية ومبدأ ديكتاتورية
الحزب الشيوعي ، واعتبار الشيوعية
أساس الحكم .

يصح قبل أن نعرض لموقف الإسلام أن نبحث أولا عن النظريات التي قال بها الفقهاء المحدثون فإن هذا البحث سيوصلنا إلى معرفة مدى الخلل والضعف الذي يصيب هذه النظريات وبالتالي سيفتح عيون المحدثين الذين يرفضون الأخذ بالإسلام .

أولا : النظرية الديمقراطية : أساس السلطة التي تملكها الهيئة الحاكمة هو رضا الشعب المحكوم .. هذا الرضاء مظهره انتخاب الشعب لحكامه .. فالشعب هو مصدر السلطات .. وإرادة الشعب هي أساس الحكم .

هذه هي النظرية الديمقراطية في مظهرها البسيط - ولنا في حاجة بعد معرفة هذا المظهر أن نشرح نظرية العقد الإجتماعي التي قيلت لتفسير العلاقة بين الحاكم والمحكوم - فإن هذه النظرية فضلا عن هجرها لا تنتهي إلى نتيجة أخرى غير التي عرضناها الآن .. فالشعب أيضا هو الأصل ، وهو الذي تنازل بإرادته عن بعض حرياته للحاكم لكي يضمن له باقي الحريات .. فأرادة الشعب في كل الأحوال هي أساس الحكم . ونحب أن نشرح بالتفصيل ما في هذه النظرية من خلل يدفعنا إلى ذلك أن هذه النظرية تتمتع بسيطرة تكاد تكون مطلقة على أفكار الفقهاء المحدثين - ما عدا الشيوعيين بالطبع - لأنها هي آخر مراحل تطور الفقه الوضعي وهي عند معتقبيها المثل الأعلى لنظام الدولة .

إرادة الشعب ليس لها سوى دور ضئيل :

المظهر الخارجي لإرادة الشعب في النظام الديمقراطي هو الانتخاب (والمفروض أننا نتكلم هنا عن الديمقراطية النيابية لأنها هي النظام

المعمول به في جميع الدساتير الديمقراطية تقريباً - أما الديمقراطية
 شبه المباشرة والديموقراطية المباشرة فهما نظامان يستحيل الأخذ بهما ،
 ولا وجود لهما إلا في بعض الدويلات الصغيرة .
 والانتخاب قد يكون قاصراً على انتخاب السلطة التشريعية وتكون
 الوزارة من الحزب الذي تنتمي إليه أغلبية النواب .. وقد يشمل
 الانتخاب بجانب ذلك انتخاب رئيس الدولة إذا كانت الدولة جمهورية .
 والواقع أن نظام الانتخاب ثبت فساداً بالتجربة .. في البلاد
 المتأخرة والمتقدمة على السواء .. ولا يمكن أن نعتبر هذا النظام الفاسد
 مظهراً لارادة الشعب .

فهو لا يتيح لأصحاب الكفايات والمواهب ، والأشخاص الممتازين
 والراغبين في خدمة بلادهم باخلاص ، لا يتيح لهؤلاء فرصة المشاركة
 في الحكم - إلا في أحوال شاذة - وتبقى المعركة الانتخابية بعد ذلك
 قاصرة على الأشخاص الذين يملكون الأموال والنفوذ ، فستستخدم
 هذه الأموال في الدعاية الكاذبة التي تصور شخص المرشح على غير
 الحقيقة وهكذا ينخدع الشعب وتصبح إرادته غير سليمة حتى لأنه
 قد شابها عيب و الغلط .

ويستخدم النفوذ في سياق العمال والفلاحين إلى صناديق الانتخاب
 لتأييد مرشح بعينه لا يعرفون عنه إلا أنه هو الشخص المطلوب إليهم
 انتخابه .. ولا محل للبحث عن إرادة الشعب هنا لأن هذه الإرادة
 قد شابها عيب الاكراه .. وهذا يحدث على الأقل في البلاد المتأخرة
 التي لا تزال نسبة التعليم فيها ضعيفة ومدى وعي الناس وفهمهم للشئون
 العامة فيها ضئيل .
 هذا فضلاً عن وسائل الرشوة والفسخ التي تستعمل لتزييف
 هذه الإرادة .

وأخيراً .. فإن المعروف في جميع الدول الديمقراطية أن الذين يدلون بأصواتهم ليسوا هم جميع من يملكون هذا الحق . ولا شك أن هذه الوسائل التي تستعمل في الانتخاب لا تتوافر غالباً للصنف الممتاز من الناس الذي هو أجدر بحمل مسؤولية الحكم . والنتيجة أن النواب المنتخبين لا يمكن إعتبارهم ممثلين حقيقيين للشعب .. وحتى لو تجاوزنا وإعتبرناهم كذلك فإنهم لن يكونوا جديرين بحمل مسؤوليات الحكم .. لأنهم لن يكونوا على درجة من الاخلاص لوطنهم تجعلهم يتفانون في خدمته .. فهم ليسوا أكثر من أصحاب مصالح يتوسلون إلى تحقيقها عن طريق هذا المركز - مركزهم كنواب - لأن هذا الشخص الذي رشح نفسه وطلب السلطان لنفسه وصرف في سبيل ذلك من ماله وجهده النبىء الكثير . هـذا الشخص لا يفعل ذلك إلا إذا كانت مصلحة هي الغاية - وحتى إذا اندمجت شخصية النائب في حزبه فلن يتغير الموقف لأن الحزب ليس سوى شخص كبير يمثل مصالح الأعضاء المندمجين فيه أو على وجه الدقة مصلحة الأشخاص المسيطرين عليه .. وهذا هو الحاصل فعلاً في البلاد الديمقراطية .. فالحكم في أمريكا ليس هو حكم الشعب أبداً بل حكم الطبقة الرأسمالية، دائماً التي تستطيع ان تصرف الملايين لكي تأتى بالحكام الذين يمثلونها ويستهدفون مصالحها .

وفي إنجلترا حياً يكون حزب العمال هو الذى يحكم تكون مصالح العمال هي الغاية التي يعمل لها الحكم .. وحينما يكون حزب المحافظين هو الحاكم ينقلب الوضع .

وبذلك يصبح معنى الديمقراطية ، فليست إرادة الشعب هي التي تحكم .. إنما مصالح الطبقة الحاكمة هي التي تحكم .

(سرى أن الاسلام لا يأخذ بنظام الانتخاب بل بنظام آخر)

أساسه قاعدة د من طلب الولاية لا يولى ، وبذلك يتفادى كل الغيوب
التي يمكن توجيهها للانتخاب .

يخلص من ذلك أن النظام الديموقراطى لا يرسم الطريق الحقيقى للكشف عن إرادة الشعب ، ف نظام الانتخاب الذى هو وسيلة إلى ذلك لا يكشف عن حقيقة تلك الإرادة.. وحتى لو سلطنا جدلا بأنه يكشف عنها ، فإن دور هذه الإرادة ينتهى بنهاية عملية الانتخاب ، ويصبح الحاكم الحقيقى هو النواب المنتخبين وهؤلاء لن يحكموا حسب المصلحة المشتركة للشعب جميعه بل حسب المصلحة الخاصة لم أو على الأكثر حسب مصلحة الحزب الذى ينتمون إليه .

إرادة الشعب ليست هى المعيار الأمثل للحكم الصالح :

وحتى لو سلطنا جدلا بأن إرادة الشعب هى الكل فى الكل ، وهى التى تحكم وتسير الأمور وفق هواها . . فإنه يبقى هنالك سؤال آخر أكثر أهمية . . هو د هل يمكن اعتبار هذه الإرادة هى المعيار الأمثل للحكم الصالح ؟ . .

ولا يعيب الفقهاء الوضعيون أنهم لم يجدوا غير تلك الإرادة القاصرة لاعتبارها معيار الحكم الصالح لأنه فى نطاق الفكر المادى المحدود لا يمكن القول بمقياس آخر لمعرفة كيف تتحدد المصلحة فتظريه الإرادة هى تقرير آخر ما يمكن القول به فى نطاق القانون الوضعى ، وعلى هذا يقبلونها على علانها وقصور هذه النظرية ينبع من قصور الأساس الذى يبنى عليه قصور الإنسان الذى هو مصدر تلك الإرادة المفروضة .

فالإنسان مخلوق ناقص - مخلوق تسيطر عليه غرائزه وأهوائه

وعواطفه فكل حكم سيصدره سيكون إذن متأثراً بهذه العوامل ..
ولا يستطيع الانسان أن يصدر حكماً مجرداً عنها إلا إذا تجرد هو نفسه
منها .. وبمعنى آخر إلا إذا تجرد من بشريته التي تلازمها الغرائز
والأهواء والعواطف ملازمة لا تقبل الانفصام .

وإذن فلا يمكن أن يترك الأمر لارادة الشعب لقصور هذه الارادة-
وعدم أهليتها .

يجب أن تخضع تلك الإرادة لنوع من القوامة على تصرفاتها حتى
لا تطغى ولا تجمع بها الغرائز ولا تسوقها المصالح الخاصة في مسالك
الظلم للآخرين .. إرادة لا مصلحة لها في أن تأخذ لأنها تملك كل شيء
فلا حاجة لها بما يملكه البشر .. إرادة مهيمنة .. تنظر إلى البشر كافة
بعين العطف والرحمة فإذا حكمت جاء حكمها رحمة للعالمين جميعاً لأنه حكم
لم يصدر ممثلاً لوجهة نظر محدودة أو انبني على نظرة سطحية أو تأثر
بالعواطف الساذجة أو الغرائز والأهواء الدنيا .

هي إرادة الخالق عز وجل .. الذي خلق الناس والذي يعرف
أصلح شيء لهم .. (وهذا ما سنراه في نظرية الإسلام) .

بذلك نكون قد انتهينا من النظرية الديمقراطية ونبعث غيرها .
ثانياً : النظرية الشيوعية : إن وجود هذه النظرية في ذاته في نطاق

الفقه الوضعي الحديث يعتبر أكبر مطعن على النظرية السابقة لأنها
لم تستطع أن تصمد حتى في نطاق الفكر المادى المحدود بل وجد
من الفقهاء الوضعيين من يرفض التسليم بها ويقول بعكسها تماماً .

النظرية الشيوعية إذن على عكس الديمقراطية تماماً .. فبينما تقول
الديمقراطية إن السلطة مصدرها إرادة الشعب نجد الشيوعية تقول
إن السلطة مصدرها القوة .. وهذا القول هو نتيجة للنظرية الشيوعية

في التفسير المادى للتاريخ فالدولة عند الشيوعيين قامت نتيجة التطور المادى للأحداث .. أى نتيجة الصراع الاقتصادى بين الطبقات .. ونتيجة هذا الصراع هى التى تحدد مهام الحكم فى الدولة .. فان انتصرت الطبقة الرأسمالية فالحكم سيقوم لحماية مصالحها .. وعلى الطبقة العاملة أن تستمر فى الكفاح حتى تنتصر، وهى حتما ستنتصر لأنها هى الطبقة المنتجة الوحيدة فى الدولة .. وإذا انتصرت الطبقة العاملة فسنلغى الملكية لأنها هى مصدر الخطر الرأسمالى .. وستلغى الأسرة لأنها مصدر الأناقة .. وسيلغى الدين لأن الدين غدر للشعب .

وبتضح من هذا أن أساس السلطة الحاكمة فى الدولة الشيوعية هو انتصار من ييدهم هذه السلطة على غيرهم .. فكان القوة هى مصدر السلطات .. فادامت الطبقة العاملة هى الأقوى وهى التى انتصرت فى نهاية الصراع فإنه يكون من حقها (١) أن تحكم ولا قيد يرد على سلطتها فى الحكم إلا ما تمليه قواعد النظام الشيوعى التى تقوم على إلغاء الملكية والأسرة والدين .

على أن الشيوعية وإن كانت قد بدأت بهذه الصورة المهيمنة إلا أنها عندما استقرت أمكن استقراء معالمها من النظام المطبق حاليا فى روسيا .

الطبقة العاملة مصدر السلطات : والواقع أنه لا توجد فى الدولة الشيوعية طبقة أخرى غير الطبقة العاملة ، فالدولة هى المنتج الوحيد ، وجميع أفراد الشعب يعمل تحت سيطرتها .. فكان الشعب فى الحقيقة هو مصدر السلطات والشعب يباشر سلطاته هذه بطريق انتخاب ممثليه

(١) نصت المادة ٢ من الدستور السوفيتى على أن « أساس الدولة البلشفية قائم على ديمقراطية الطبقة العاملة » - السيد صبرى ص ٢٥١ .

لمؤتمر السوفيت الأعلى .. فكأن الانتخاب هنا أيضا هو طريقة التعبير عن إرادة الشعب .. على أن مخاطر الانتخاب هنا تكاد تنعدم لعدم وجود الرأسمالية وعدم وجود أحزاب .

الشعب وحدة واحدة : ففي النظام الشيوعي لا وجود للأحزاب المعارضة .. فالشعب كله حزب واحد يدين بمبدأ واحد هو الشيوعية .
الشيوعية هي النظام الوحيد للدولة : فلا يسمح باعتماد مبادئ أخرى غيرها .. والحريات العامة محدودة في نطاق الشيوعية ، ولا تباح إلا لتحسين النظام الشيوعي ورفع شأن الطبقة العاملة لا لنشر آراء سياسية مخالفة للشيوعية .

فكأن الشعب في النظام الشيوعي له حق انتخاب حكامه ، وليس له بعد ذلك أن يفرض عليهم سياسة الحكم العامة ، لأن هذه السياسة تتحدد طبقا للنظام الشيوعي الذي يتقيد به الشعب ويتقيد به الحاكم والواقع أن هذه القواعد الدستورية العامة في الشيوعية تشبه إلى حد كبير القواعد الدستورية العامة في الاسلام ! وهذا الشبه لا يوجد إلا في الهيكل الخارجي للنظام ، أما في الجوهر فالخلاف أساسي بين الشيوعية والاسلام .

فسنرى في نظرية الاسلام أن الشعب هو مصدر السلطات (ويتميز عن الشيوعية والديمقراطية في هذه النقطة من حيث عدم أخذه بنظام الانتخاب بل قاعدة « من طلب الولاية لا يول »)

وسنرى أن الشيوعية تتفق مع الاسلام أيضا في أن الشعب وحدة واحدة أي مبدأ وحدة الأمة « وأن هذه أممكم أمة واحدة وأنا

وبكم فاعبدون ، فلا أحزاب في الدولة الإسلامية لأن الشعب كله حزب واحد إن صح هذا التعبير ، ويدين بمبدأ واحد هو الاسلام .

وسنرى أخيرا أن إرادة الشعب الاسلامي ليست مطلقة . . فهذه الإرادة ينتهي دورها عند حد انتخاب الحكام . . ثم تقيد بعد ذلك بالنظام الاسلامي الذي يعتبر هو النظام الوحيد للدولة الذي يقيد الشعب والحكام في وقت واحد . . والحريات العامة يباشرها الأفراد بقصد مراقبة الحاكم في تنفيذ هذا النظام لا بقصد الدعوة لنظام آخر غير الاسلام .

وقد رأينا في النظام الشيوعي أن الشيوعية هي النظام الوحيد للدولة وهي التي تقيد الشعب والحكام . . ولكن خطر هذه القاعدة في النظام الشيوعي يتولد من كون هذا النظام ليس سوى نظاما وضعيا من تاج العقل البشري . . وقد رأينا كيف أن العقل البشري عقل قاصر لا يستطيع أن يستأثر وحده بوضع نظام صالح تماما لحياة البشر .

وبما أن الشيوعية هي الأخرى نظام وضعي فإنها بذلك تفقد الأساس الذي يمكن أن يبنى عليه خضوع الأفراد لحكمها وعدم إمكان خروجهم عليها ، لأننا ما دمنا في نطاق النظم الوضعيه فليس ثمة مبرر لكي يتقيد الحاكم والمحكوم بنظام من وضع بشر مثلهم بل اننا لو سلمنا بإمكان اتباع النظم الوضعيه فيجب أن نسلّم تبعاً باطلاق الحريات لكل عقل بشري أن يقترح من النظم ما يراها أصلح ولا يجوز أن نعتبر الحكم الذي أتى به عقل « لينين » مثلا خيرا من الحكم الذي يمكن أن يأتي به عقل أى مفكر آخر غيره وقد رأينا أن الشيوعيين أنفسهم قد اضطروا مرغمين على الخروج على الشيوعية في فقط كثيرة جوهرية وصدر الدستور الروسى في سنة ١٩٣٦ متضمنا للبداية الشيوعية في

وضعها الجديد حسب ما رآه ستالين سكرتير الحزب الشيوعي ، ورغم أن ستالين سلم بإمكان تعديل النظام الشيوعي والخروج عليه ، وكان هو أول الخارجين عليه إلا أنه عاد فقرر تجميد النظام الذي وضعه هو ومنع الدعوة لتعديله أو تغييره ، ولا نجد لذلك أى أساس لا من القانون ولا من المصلحة ، سوى القوة التى يملكها ستالين والتى يملك أن يحافظ بها على النظام الذى وضعه .

ورغم ذلك فإن هناك حزبا شيوعيا عالميا قد خرج على ستالين بزعامة « تروتسكى » ، وهذا الحزب يعتبر ستالين خائنا للشيوعية خارجا عليها .

إن ديكتاتورية الشيوعية لا تقوم على أساس ، فالفرد فى الدولة الشيوعية لا يستطيع أن يفهم لماذا هو مقيد بالنظام الشيوعي ولا يستطيع الدعوة لما يهده إليه عقله من نظم أصلىح ، ولا يستطيع أن يفهم لماذا يعتبر عقل ستالين أحسن من عقله ، ولكنه يستطيع أن يتأكد أن هذا الحال لا يمكن أن يدوم ، وأنه سيأتى اليوم الذى يستطيع فيه أن ينور ليحطم هذا النظام القاصر المفروض عليه بالقوة أما فى الدولة الإسلامية فالأمر يختلف تماما لأننا نخرج هنا من نطاق النظم الوضعية ، فالنظام الذى يتقيد به الحاكم والمحكوم هنا ليس من نتاج عقل بشر ، إنه من وحى خالق البشر وأساس الخضوع لهذا النظام هو نفسه أساس خضوع العقل الصغير للعقل الكبير ، فالفرد فى الدولة الإسلامية يستطيع أن يفهم لماذا هو مقيد بالنظام الإسلامى فقط لأنه لا يستطيع الاهتداء لنظام أصلىح منه ، وإذا حاول ذلك فلن يكون أكثر من طفل فى محاولته هذه .

الاسلام هو النظام الاساسى للدولة

- ◆ وهذا هو الأساس الأول للحكم فى الدولة الاسلامية .
- ◆ اساس الخضوع للنظام الاسلامى ونتائجه .
- ◆ الاسلام هو النظام الوحيد الذى يتقيد به الحاكم .
- ◆ الاسلام هو الحد الذى تنتهى عنده إرادة الشعب .
- ◆ الشريعة الاسلامية هى المصدر الوحيد للقوانين .
- ◆ بطلان القوانين التى تخالف الشريعة .

رأينا أن الديمقراطية لا تضع معياراً محدوداً وأساساً ثابتاً لنظام الحكم ، بل الأمر فيها يسير حسب هوى الحكام بزعم أن الشعب هو الذى يحكم فى الحقيقة .

ورأينا أن الشيوعية تضع هذا المعيار وذلك الأساس الثابت . . . ولكن لا تقول لنا ما هو المبرر القانونى الذى يجعل الافراد يخضعون له ولا يستطيعون اقتراح غيره .

والنتيجة التى تنتهى إليها كل النظم الوضعية هى « الثورة » ثورة الشعب الذى ينفجر تحت ضغط أهواء الحكام فى النظم الديمقراطية . والشعب الذى ينفجر تحت ضغط النظام المادى الجامد العجيب فى الدول الشيوعية . . . ولكن هذه الثورة إذا لم تنمخض عن المعنى الخالد الحق . . . الذى يضع المعايير الثابتة والقيود المحدودة التى تضمن عدم جموح النفس البشرية تبعاً للهوى والفرائز فإن حكام الثورة أنفسهم سيصيرون فى يوم من الأيام طغاة كالطغاة الذين حطمتهم الثورة . . . لأن النفس البشرية واحدة ، وشهوة الطغيان والسيطرة متأصلة فى كل نفس بقدر وقد رأينا فى تاريخ الثورة الفرنسية كيف انقلب روبسبير بطل الثورة إلى طاغية أحق يسوق مئات الرؤوس يومياً إلى المقصلة باسم الشعب . . . حتى احمر وجه فرنسا من كثرة الدماء التى سفكها . . . ولم يحتمل الشعب فتار عليه وساقه إلى نفس المصير الذى سيق إليه من قبل أعداء الشعب . . . فلا بد إذن أن يكون الحكم قائماً على أساس ثابت ومعيار محدود ، ولكن هذا المعيار وهذا الأساس لا يصلح إذا كان من نتاج العقل البشرى . . . لا بد أن يكون الأساس مستمداً من وحي سلطة عليا ليست من نوع السلطة

الحاكمة . سلطة لا تزيع بها الا هواء . ولا تمنح بها الغرائز ولا تسوقها
المصالح الخاصة في مسالك الظلم للآخرين . . سلطة لا مصلحة لها في أن
تأخذ لأنها تملك كل شيء . فلا حاجة لها بما يملكه الأفراد .

سلطة مهيمنة تنظر إلى البشر كافة بعين العطف والرحمة فاذا حكمت
جاء حكمها رحمة للعالمين جميعا لأنه حكم لم يصدر مثلا لوجهة نظر
محدودة أو انبني على نظرية سطحية . . سلطة الخالق عز وجل وقدر .
« قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء ، وتزع الملك ممن تشاء ،
وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير » .
وبهذا يستطيع الفرد في الدولة الإسلامية أن يفهم لماذا هو مقيد
بالنظام الاسلامي . . ولماذا لا يستطيع الدعوة لما يهديه إليه عقله
من نظم أصح . . فقط لأنه لا يستطيع الاهتداء لنظام أصح . .
وإذا حاول فلن يكون أكثر من طفل في محاولته هذه .

إن أساس الخضوع لهذا النظام هو نفسه أساس خضوع العقل
الصغير للعقل الكبير . . . أساس خضوع الطفل للاب الخنون
الذي أوجده .

أساس الخضوع للنظام الاسلامي :

اتينا إلى أن الاسلام هو الفكرة المحدودة الثابتة الخالدة التي أنزلها
الله لتكون أساس الحكم ورباط الصلة بين الحاكم والمحكوم . .
فلا الشعب يستطيع أن يفرض النظام الذي يريده ويهوى . . ولا الحاكم
يستطيع أن يحكم بالنظام الذي يريده أو يهواه . . ولعله قد اتضح
من خلال العرض السابق أن أساس الخضوع للنظام الاسلامي يمكن
إرجاعه إلى ثلاثة مبررات واضحة محدودة هي : -
أولا : أن الاسلام من عند الله ، والله هو خالق كل شيء ، خالق

الأرض والسماء ، والحياة ، وما فيها من نعم وخيرات ، وقد خلق
 البشر واستخلفهم : « وإذ قال ربك لللائكة إني جاعل في الأرض
 خليفة » ، وهو الذي جعلكم خلائف في الأرض ، فهو إذن صاحب
 الحق في أن يحدد النظام الذي يسرون عليه في استعمارهم لأرضه .
 ثانيا : أن الاسلام هو أصلح النظم على الإطلاق لحكم حياة الناس .
 أولا لأن الله هو الذي وضعه وثانيا لأن الله حين وضعه لم يكن يراع
 فيه إلا مصلحة عباده وخيرهم .

ثالثا : قد ثبت بالتجربة والبرهان في حياة الناس أن الاسلام فعلا
 هو أصلح النظم ، وقد أثبتنا ذلك في كثير من المواضع ، ورأينا كيف
 أن تاريخ الاسلام بما يحمل من صور دامية الحملات التي تعرض لها ..
 هذا التاريخ هو أكبر دليل على خلود هذا النظام لأن هذه الحملات
 المعادية لم تزح من كيانها ، ولم تضعف الثقة فيه ، فهو لا زال يظهر
 لأعيننا ونحن في القرن العشرين بنفس القوة والإحكام والعظمة التي
 كان يظهر بها للعالم في القرن السادس والسابع (أوائل ظهوره) .. وكما
 شهد له أعداؤه في ذلك العهد الأول .. شهد له أعداؤه في عهدنا هذا
 أيضا ونقل هنا صورا من هذه الشهادات :

المؤتمر الدولي للقانون المقارن المنعقد بلندن في يوليو سنة ١٩٥١
 برئاسة الأستاذ ديميو ، الأستاذ بجامعة باريس قد اتخذ القرار الاجماعي
 التالي نصه : (١)

« إن المؤتمرين - وقد أبدوا الاهتمام بالمشاكل المثارة أثناء أسبوع
 القانون الاسلامي وما جرى في شأنها من مناقشات أوضحت بجملاء ما

(١) نشر هذا النص بمجلة « المسلمون » باللغة العربية والفرنسية -
 العدد الأول ، السنة الأولى - ص ٤٠ / ٤١ .

لمبادئ القانون الاسلامى من قيمة لا تقبل الجدل ، كما اوضحت أن
تعدد المدارس والمذاهب داخل هذا النظام القانونى الكبير لما يدل
على ثروة من النظريات القانونية والفن البديع ، وكل هذا يمكن هذا
القانون من تلبية جميع حاجيات الحياة العصرية - بيدون الرغبة فى أن
يواصل الأسبوع أعماله كل سنة ... الخ .

ويقول الأستاذ ما سينيون : « إن لدى الاسلام من الكفاية ما يجعله يتشدد فى تحقيق فكرة المساواة ، وذلك بفرض زكاة يدفعها كل فرد لبيت المال - وهو يناهض عمليات المبادلات التى لاضباط لها وحسب الثروات ، كما يناهض الديون الربوية والضرائب غير المباشرة التى تفرض على الحاجيات الأولية الضرورية ، ويقف فى نفس الوقت إلى جانب حقوق الوالد والزوج ويشجع الملكية الفردية ورأس المال التجارى ، وبذا يحل الاسلام مرة أخرى مكانا وسطا بين نظريات الرأسمالية البرجوازية ونظريات البلشفية الشيوعية .

وهذا هو المؤرخ الايطالى الاثنى « كينانى » (١) ، فى كتابه « حوليات الاسلام » ، أنه لما أهلت آخر الأمر أبناء الوحي الجديد فجأة من الصحراء ، لم تعد المسيحية قادرة على مقاومة إغراء هذا الدين الجديد الذى بدد بضربة من ضرباته كل الشكوك التافهة ، وقدم مزايا مادية جليلة إلى جانب مبادئه الواضحة البسيطة التى لا تقبل الجدل ، وحينئذ ترك الشرق المسيح ، وارتقى فى أحضان نبي العرب ، ولا عجب فقد منح الاسلام العبد رجاء ، والانسانية إخاء ووهب الناس إدراكا للحقائق الأساسية التى تقوم عليها الطبيعة البشرية .

هذه شهادة من رجال ليسوا مسلمين .. وليسوا عاديين ، فهم رجال القانون والاقتصاد والتاريخ والاجتماع ، وهى فروع العلوم الاجتماعية التى يستمد منها الحكم قواعده ونظمه .

هذه اذن هى المبررات والاسس التى نستند اليها فى قولنا ان الاسلام اساس الحكم ..بقى أن نبحث عن النتائج التى تترتب على اعتبار الإسلام كذلك .. وتكلم هنا فى نطاق الدستور والحكم .

نتائج الخضوع للنظام الإسلامى :

نتيجة أولى لها وجهان . الوجه الأول .. أن النظام الإسلامى هو النظام الوحيد الذى يتقيد به الحاكم . والوجه الثانى : أن الاسلام هو الحد الذى تنتهى عنده ارادة الشعب .

ونتيجة ثانية هى تطبيق للنتيجة السابقة وهذه لها وجهان أيضا
الأول : أن الشريعة الإسلامية تكون هى المصدر الوحيد للقوانين والنظم فى الدولة الإسلامية . والثانية : أن كل قانون أو نظام مخالف للشريعة الإسلامية باطل .

فتكلم عن هذه الأمور الأربعة وكان يجب أن تتبع ذلك يبحث فى غاية الأهمية هو ، حقوق الأفراد فى ظل الدستور الإسلامى ، لئلا إذا كان الخضوع للإسلام يترتب عليه أى انتقاص من حقوق الأفراد المعترف بها فى الدساتير الوضعية أم على العكس يوسع من نطاق هذه الحقوق الى درجة لا تزال فى أشواق و خيالات الفقهاء الوضعيون .. ولكننا رأينا لأهمية هذا البحث أن نخفف له الباب الثالث من هذا الكتاب مع أن موضعه الحقيقى هو هنا .

النظام الاسموي هو النظام الوعبد الذي يتقيد به الحاكم

ولسنا في حاجة إلى محاولة شرح هذا المعنى لأنه واضح لا يحتاج إلى شرح ، إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ، ولا يستطيع الحاكم أن يعدل عن بعض أحكام الإسلام أو كلها حسب هواه أو حسب رغبة الشعب المحكوم ، وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم ، واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك ، — فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق ، — ولئن اتبعت أهواءهم بعد ما جاءك من العلم مالكت من الله من ولي ولا واثق ، . وهذه الآية الأخيرة صريحة صراحة تامة في الدلالة على مسؤولية الحاكم الذي يتبع أهواء الشعب إذا أراد أن يحكم بغير ما أنزل الله ، مالكت من الله من ولي ولا واثق ، ، فإذا عجز الحاكم أن يخضع الشعب العنال فعليه أن يعتزل الحكم ويغلى مسئوليته أمام الله .

الاسم هو الحمد الذي تفرى عنده ارادة الشعب :

فقد قال الله تعالى : ، وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ، ، ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين ، — دأفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فاجزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب ،

وإن الشعب الذي يحاول الخروج عن حكم الله سيصيبه الخسران المبين ، وقد أنذره الله بأشد المذاب وأهلك العواقب وهذا قوله تعالى : ، ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا وجاءتهم رسلهم

بالبينات وما كانوا ليؤمنوا، كذلك نجزي القوم المجرمين ، - « ألم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن مكنام في الأرض ما لم نمكن لهم وأرسلنا السماء عليهم مدرارا وجعلنا الأنهار تجري من تحته فأهلكناهم يذنبونهم وأنشأنا من بعدهم قرنا آخرين ،

« ولقد مكنام فيما إن مكنام وجعلنا لهم سمعا وأبصارا وأفئدة فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا أفئدتهم إذ كانوا يمحذون بآيات الله ، وخلق بهم ما كانوا به يستهزؤن ،

« فإن تولوا فقد أبلغتم ما أرسلت به إليكم ويستخلف ربي قوما غيركم ولا تضرونه شيئا إن ربي على كل شيء حفيظ ،

فإن لم يستجيبوا لك فاعلم إنما يتبعون أهواءهم ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى الله ،

«الشرعية الإسلامية هي المصدر الوحيد للقوانين»:

والشرعية الإسلامية هي مجموعة الأحكام التي تستمد من المصادر الشرعية الإسلامية الآتية :

١ - القرآن الكريم - ٢ - السنة - ٣ - إجماع فقهاء المسلمين
٤ - القياس - ٥ - الاستحسان والاستصحاب والمصلحة المرسله والعرف
وشرح من قبلنا ومذهب الصحابي - (وهذه كلها مصادر إضافية يلجأ إليها الفقيه لمعرفة أحكام الشريعة حينما لا يستطيع استنباطها من أحد المصادر الأربعة الأولى .. وهذه المصادر تفتح المجال على مصراعيه للاجتهد، وتجعل الشريعة مرنة قابلة للتطور ومسايرة لكل عصر .

ولا شك أنه سيعترب على هذا الحكم انقلاب كبير في عالم القانون والاقتصاد والاجتماع .. لأن الأخذ بالشرعية يستتبع تغييراً شاملاً

لمعظم الاوضاع القائمة الآن .. ولما كان التمسك بوجوب إحداث هذا التغيير طغرة واحدة فيه ضرر كبير يزيد على المصلحة التي ستتحقق .. لذلك فإنه لا يوجد مانع شرعى يمنع من بقاء هذه الاوضاع فى فترة انتقال معينة تسير فيها بالتدرج نحو الاخذ الكامل بالثريه الإسلامية والشرية نفسها تشير باتباع هذا الحكم لأن هدفها الاول تحقيق مصلحة الناس ، فزولا عند هذه المصلحة المؤقتة التى تفرضها الظروف يباح تعطيل أحكام الشريعة بعض الوقت حتى تنتهى مرحلة الانتقال .. على أنه يجب فى مرحلة الانتقال هذه أن تسير الدولة على خطة منظمة . وبرنامج مرسوم هدفه البعيد هو الوصول إلى مرحلة التطبيق الكامل لأحكام الشريعة الإسلامية .

بطلان القوانين التى تخلف الشريعة :

إن المرجع الأول والأخير فى تحديد صحة القانون أو بطلانه وفى تحديد إمكان تنفيذ أو الامتناع عليه .. هو حكم الشريعة الإسلامية ، فأى قانون يخالف للشريعة الإسلامية هو قانون باطل بطلانا مطلقا .. ولكن لا بد أن تكون هناك سلطة تحكم بمخالفة القانون للشريعة حتى يمكن القول بأنه قانون باطل .. فالمسألة لن تترك فوضى لتقدير المحكومين ، يخرجون على القانون من تلقاء أنفسهم بحجة مخالفته للشريعة فالذى يقول بوجود مخالفة للشريعة أم عدم وجودها ، ليس هم الناس إنما هى السلطة المختصة بالفصل فى تلك المسائل .

هذا لا خلاف عليه ، والشريعة فى هذه النقطة تتفق مع القانون الرضى ، إنما ما هى طريقة الوصول إلى الحكم ببطلان القانون ؟ وما هو الأثر الذى يترتب على هذا الحكم ، هل ينحصر مدى هذا

الأثر في نطاق الدعوى التي فصل فيها الحكم أم يمتد أثره حتى يصل إلى درجة إلغاء القانون كلية ؟

هنا نجد الخلاف بين الشريعة والقانون الوضعي، ففي القانون الوضعي لا يمكن الوصول إلى الحكم ببطلان القانون إلا بإصدار دعوى أصلية يكون طلب الحكم ببطلان القانون فيها طلبا عارضا أو دفعا شكليا .

والدعوى الأصلية لا تكون إلا بصدد نزاع خاص يطلب فيه تطبيق القانون الباطل - فكأنه لا يمكن رفع دعوى أصلية موضوعها الوحيد طلب الحكم ببطلان القانون ، لأنه فضلا عن عدم قبول هذه الدعوى لعدم اختصاص المحاكم بذلك ، فإن المصلحة بالمعنى الذي يفهمه قانون المرافعات (أى تكون مصلحة شخصية مباشرة حالة) هذه المصلحة غير متوافرة في حالة الفرد الذي يطلب الحكم ابتداء ببطلان قانون ما دام هذا القانون لم يمس مصلحة شخصية مباشرة حالة له .

أما في الاسلام فالمسألة أخطر من ذلك . إن القانون المخالف للشريعة الاسلامية يعتبر قانونا باطلا بطلانا مطلقا بل يعتبر قانونه معدوما لأنه يخالف النظام العام ويتعارض مع أساس الحكم .

فهذا العمل الذي صدر من السلطة التشريعية مخالفا للنظام العام للدولة يعتبر خروجاً منها عن نطاق وظيفتها تعتبر خروجاً عن نطاق الخلافة التي تعدد سلطاتها ، وبما أن كل فرد من أفراد الشعب يعتبر هو المصدر لسلطان الحكم ، وهو الاصيل في علاقة الخلافة أو النيابة التي تربط الحكم به ، فبناء على هذا أصبح من حق كل فرد أن يطلب الحكم ببطلان القانون المخالف للشريعة ويطلب ذلك بدعوى أصلية ، ويتسع بذلك نطاق فكرة المصلحة في هذه الدعوى بالذات ، فلا تفهم هنا على أنها المصلحة الشخصية المباشرة أجملة بل المصلحة هنا إنما هي

مصلحة مشتركة ، مصلحة الشعب كوحدة في ألا تفرض عليه قوانين مخالفة لنظامه الاساسى ولو أننا لم نقل بهذا الضمانة التي تكفلنا عنها سابقا - (ضمان عدم طغيان الحكام التي تتمثل في تقيدهم بأحكام الشريعة) - ضعيفة الاثر - ولا أصبح من السهل على كل حاكم طاع أن يصدر من القوانين ما يتفق مع هواه وتمضى الأمور على هذا النحو حتى يأتي يوم تصبح فيه الشريعة أثراً بعد عين .

وإذا كان من حق الشعب أن يطلب الحكم ببطلاق القانون المخالف للشريعة بناء على كونه مصدر السلطة الحاكمة فإن له هذا الحق أيضاً بناء على قاعدة أخرى لا يعرفها الفقه الوضعى ، هذه القاعدة هي التي تلزم كل فرد مسلم بأن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر .. وهذه الدعوى تسمى في الشريعة الإسلامية « دعوى الحسبة »، ويعرفها الفقهاء الشرعيون بأنها الدعوى التي ترفع بحق من حقوق الله تعالى أو تكون مشتملة على حقين : حق الله تعالى وحق العبد ، ولكن حق الله تعالى فيها غالب . وإذا ما انتقلنا من نطاق الفقهاء الشرعيين إلى الفقهاء الحديثين (١) فإنا نجدهم يعرفون هذه الدعوى بأنها « الدعوى التي يرفعها أحد الافراد بغیر قصد المطالبة أو الدفاع عن حقوقه الذاتية بل للدفاع عن مصلحة النظام العام والقانون : وأساس دعوى الحسبة في الشريعة الإسلامية ما أمر الناس به من نهى عن المنكر والتزام كل فرد بمعاونة الولى في المحافظة على قواعد النظام والدفاع عن حقوق الله ، .

أصبح واضحا إذاً أن من حق كل فرد من أفراد الدولة الإسلامية أن يطلب بدعوى مبتدأة أصلية « الحكم بطلان القانون المخالف

(١) الرجز في المرافعات المدنية والتجارية للدكتور عبد النعم الشرفاوى

للشريعة وهذا الحق إذا نظرنا إليه من جانب آخر وجدناه واجبا والتزاما .. أعني بذلك أن هذا الحق إذا لم يستعمله أحد فانه ينقلب التزام مفروض على عاتق كل فرد بحيث أن عدم استعماله إطلاقا يعتبر تفریط في حقوق الله وخروج على طاعته ويصبح الشعب بذلك شريكا للحاكم في الإثم الذي ارتكب باصدار قوانين مخالفة لحكم الله .

وإذن فان طالب بطلان القانون المخالف لحكم الشريعة يدعوى أصلية يعتبر حقا لكل فرد من أفراد الدولة - الإسلامية - ويعتبر في ذات الوقت - واجبا على كل فرد ، ويسقط هذا الواجب إذا قام بأدائه أحد المسلمين لأنه واجب وكفائي .

وإذا رفعت الدعوى إلى جهة الاختصاص وتبينت هذه الجهة مخالفة القانون لأحكام الشريعة الإسلامية فان حكمها يصدر بإلغاء هذا القانون لا مجرد عدم تطبيقه لأننا هنا لسنا بصدد نزاع خاص - وفضلا عن هذا فان هذا القانون المخالف للشريعة قانون معدوم والمحكمة لا تفعل أكثر من الكشف عن هذه الحقيقة .

الشعب مصدر السلطات الحاكمة

◆ وهذا هو الأساس الثاني للحكم في الاسلام

◆ ديكتاتورية الطبقة الحاكمة لا يعرفها الاسلام

◆ النظرية الاسلامية ليست نوطا من النظريات

الارثوقراطية (الدينية) التي ظهرت في أوروبا

في القرون الوسطى .

◆ حق الشعب في اختيار الحاكم (طريقة اختياره -

سلطاته - حدود سلطاته - مزله - مسئوليته)

◆ حق الشعب في اختيار مجلس الشورى (اعضاءه

اختصاصاته) .

ظهرت في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر نظريات
يسمها الفقهاء الدستوريون بأنها النظريات الدينية ، لأنها كانت تبرر
السلطة السياسية في الدولة بإرادة قوة أعلى من قوة البشر ، فكان
أساس السلطة ليس هو إرادة الشعب المحكوم إنما هي إرادة عليا ليست
من طبيعة الإرادة البشرية .. وبمعنى آخر الحاكم حسب منطق هذه
النظريات - يستمد سلطانه من الله لا من الشعب فهو كما قالوا ظل الله
في أرضه .. وقد عبر لويس الرابع عشر عن هذا المعنى بقوله : إن
سلطة الملوك مستمدة من تفويض الخالق ، فأقّه لا الشعب مصدرها ،
وهم مسئولون أمام الله وحده عن كيفية استعمالها ، وجاء في مقدمة
مرسوم ديسمبر سنة ١٧٧٠ التي أصدرها لويس الخامس عشر : إننا لم
نتلق التاج إلا من الله . فسلطة عمل القوانين هي من إختصاصنا وحدنا
بلا تبعية ولا شركة ، وقد كشف هذا المرسوم عن النتيجة الخطيرة التي
يؤدي إليها الزعم بأن سلطة الحكم مستمدة من الله ... إذ تصبح سلطة
عمل القوانين من إختصاص الحاكم وحده بلا تبعية ولا شركة
ولا قيود وما على الشعب إلا أن يخضع والحاكم إن أصلح أو أفسد
أو طغى فمسئوليته على الله .

هذه النظريات لا أساس لها في الإسلام بل الإسلام على عكس
ذلك تماما فالتناس جميعاً في حكمه سواء وليس هناك آلهة من البشر بل
إن هذا المعنى يحاربه الإسلام بكل شدة فأقّه واحد ، والحكم إله واحد ،
والناس جميعاً سواء في عبوديته .. والله لم يتخذ له سدة ولا حاشية
حتى يكونوا ظله في الأرض ، والذين يفترون على الله هذا الكذب

عذابهم أليم يوم القيامة ، ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة ، أليس في جهنم مثوى للتكبرين .

« ذلكم بما كنتم تفرحون في الأرض بغير الحق وبما كنتم تمرحون »
« أدخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين . »
والاسلام يكسر شوكة طغيان الحاكم بأكبر معمول ..

فالحاكم في الاسلام أولا لا يملك أن يشرع من القوانين ما يخالف شرع الله ، وإذا فعل فعمله باطل والخروج عليه واجب وعزله واجب .
والحاكم لا يستطيع أن يستقل بوضع القوانين والأحكام التي لا تخالف شرع الله ، بل هو مقيد حتى في هذا الاختصاص برأى الأمة وشورتها .

وأخيراً فإن الشعب له عليه رقابة قوية ، تجعله لا يستطيع الخروج عن حدوده - تتمثل هذه الرقابة في الواجب الديني المفروض على كل فرد مسلم ذلك الواجب هو نصيحة الحاكم .. والامر بالمعروف والنهي عن المنكر .. وقد قال رسول الله « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فليسلنه فان لم يستطع فليخبر بذلك أضعف الايمان » -
ولذا استعمل الشعب يده ليغير منكر الحكم فهذه هي الثورة ! فكأن الاسلام يقرر شرعية الثورة على الحاكم الذي تعدى حدوده .

وفوق كل هذا لا يعرف الاسلام مبدأ عدم مسئولية رئيس الدولة - ولا زال هذا المبدأ العجيب يحمّد مجالا واسعا للتطبيق في الدول الحديثة - ، فلم يصل التطور بها بعد إلى القاعدة التي قررها الإسلام منذ أربعة عشر قرناً ولا زال رئيس الدولة فيها يتمتع بقداسته ليست سوى امتداداً لما كانت عليه قداسته في القرون الوسطى .

فالإسلام يخضع رئيس الدولة كأي فرد فيها لكل أنواع المسئولية

المدنية والجنائية والسياسية .. ولا ينشئ لها حاكم مخصوصة بل يجعله يحاكم أمام القضاء العادى الذى يختص إليه أى فرد .

ف رئيس الدولة فى الإسلام ليست ذاته مصونة لا تمس ! وليس فوق القانون .1

فالإسلام إذن منزه عن ذلك الادعاء الكاذب الذى يقول إن سلطة الحاكم مستمدة من الله .. بل سلطته مستمدة من إرادة الشعب .. وتظهر بعد ذلك إرادة الله وشريعته لتسيطر على الحاكم والشعب على السواء .

هو الشعب فى اختيار الحاكم :

إنهينا إلى أن الشعب هو مصدر سلطة الحاكم .. وهذا يعنى أن الشعب هو الذى يختار بإرادته هذا الحاكم وبذلك يهدم الإسلام نظم الحكم التالية :—

- ١ - النظام الملكى الذى يقوم على أساس توارث العرش .
- ٢ - النظام الفاشى الذى يقوم على أساس القوة لا على أساس إرادة الشعب (١) .

أما طريقة هذا الاختيار والشروط اللازم توافرها فيمن يختار لهذا المنصب فالإسلام فى هاتين المسألتين يقرر قواعد يتميز بها وحده ولم يرتق الفقه الدستورى بعد إلى حد إمكان القول بها .

طريقة اختيار الحاكم (قاعدة من طلب الولاية ليدولى) :

الطريقة المعروفة فى النظم الوضعية الحديثة هى طريقة « الترشيح

(١) انظر فى بحث النظام الفاشى « المذاهب السياسية الحديثة » للاستاذ محمد عبد الله عنان .. وكتاب مبادئ القانون الدستورى للدكتور سيد صبرى ص ٢٣٩/٢٤٥ .

والانتخاب ، . فأى فرد فى الدولة يستطيع أن يرشح نفسه لهذا المنصب
والشعب ينتخب من بين المرشحين من براهم أصلح ، وقد رأينا عيوب
هذا النظام عندما تكلمنا عن الديمقراطية ..

أما فى الإسلام فالحاكم يختاره أعضاء مجلس الشورى وهم أهل الحل
والعقد فى الدولة الإسلامية ، وأعضاء مجلس الشورى وهم يزاولون
هذا الحق إنما يزاولونه باسم الشعب الذى اختارهم لقيادة الأمة ...
(وسترى بعد قليل ما هو مجلس الشورى وكيفية تعيينه واختصاصاته)
والاختيار يبنى على الأسس الآتية :

أولاً : ينظر أعضاء مجلس الشورى فيمن يصلح لتولى منصب
الحاكم ويجب أن يكون بحسبهم يهدف إلى معرفة الأصلح الأفضل ، وهم
أعمون أشد الإثم إذ ذاع بهم الهوى واختاروا شخصاً ليس هو الأصلح
فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قلد رجلاً عملاً على عصابه
وهو يجد فى تلك العصابة أرضى منه ، فقد خان الله وخان رسوله وخان
المؤمنين ، . والصلاحية مسألة يقدرها أعضاء المجلس حسب الظروف التى
تجر بها الأمة .. فقد تكون الدولة مهددة بخطر الحرب أو اعتداء
خارجى فيكون الأصلح هو الرجل القوى العسكرى ، وقد نكون
الأوضاع مستتبة والسلام لا يتهده أى خطر فيكون الأصلح هو الرجل
العاقل الرزين الأمين الذى يستطيع أن يسوس الحكومة بما يبقى على
هذا الاستقرار ويدفعها خطوات أخرى فى سبيل الرفعة .

ويستبعد من نطاق هذا البحث كل من يطلب المنصب لنفسه حتى
ولو كان هو الأصلح لأنه وقد طلب المنصب لنفسه فقد دل بذلك على
أنه غير متجرد لله والوطن ، إنما فى نفسه رغبة فى العلو والاستكبار ،
والرسول صلى الله عليه وسلم يقول : «إنا لا نولى أمراً هذا من طلبه

ثانياً : إذا لم يتخذ إجماع أهل الشورى على شخص واحد فيؤخذ برأى الأغلبية - وعلى الأقلية أن تسلم بهذه النتيجة ولا تشذ بعد ذلك.
ثالثاً : لا يرغم الشخص المختار على قبول هذا المنصب - وإن كان الواجب عليه ألا يرفضه لأن الإمامة في الإسلام تكليف ولا يصح للسلم أن يتخلى عن مهمة كلفه بها أهل الرأي أو يتنحى عن قبول أمانة وآه الشعب أنه أصلح الناس لها - ولكن هذه مسألة خاصة به لا ترتقى إلى مرتبة الالتزام القانوني . فله أن يقبل أو يرفض .

فإذا رفض المنصب بحث أهل الشورى في الأصلح بعده ...

رابعاً : إذا تم اختيار أهل الشورى للإمام وقبل الإمام هذا المنصب وجب بعد ذلك مبايعته والأصل في البيعة أن تكون على الكتاب والسنة وإقامة الحق والعدل من قبل الإمام - وعلى السمع والطاعة في المعروف من أهل الشورى .

وبهذا تنعقد الإمامة ويصبح من حق الإمام أن يباشر حقوقه على الوجه الآتي :-

حقوق الحاكم في الدولة الإسلامية :

الحاكم في الدولة الإسلامية نائب عن الأمة فهو يستمد سلطانه من رضائها به .. وبناء على ذلك تتحدد حقوقه طبقاً للحدود التي ترضيها الأمة ويمثلها في ذلك أهل الشورى .. فللمجلس الشورى أن يوسع من اختصاصات الحاكم وله أن يعين من حسب الأحوال والظروف كما أن الإمام لا يستطيع أن يقرر أمراً إلا بعد رجوعه للمجلس الشورى وأخذ رأيه فيه ويكون هذا الرأي لازماً له .. وطبعاً لا تكون

الشورى إلا فى المسائل العامة التى تؤثر فى السياسة العليا للدولة .. أما الأمور التنفيذية العاجلة فنحن حق الامام أن يباشرها إما بمفرده أو بواسطة وزرائه .

فالامام إذن يمثل السلطة التنفيذية فى الدولة الاسلامية وتكون له بناء على ذلك كل اختصاصات السلطة التنفيذية من إدارة شئون الدولة وتمييز الموظفين وعزلهم ومراقبة أعمالهم وإقامة الحدود وتنفيذ الأحكام .

ومن حق الامام أن يستعين بالوزراء لاداء هذه الوظائف .. وهو الذى يختار وزراءه - ولكن يجب أن يعرض اختياره هذا على مجلس الشورى لاختاره ، ذلك لأن اختيار الوزراء عمل خطير يؤثر فى السياسة العليا للدولة فيجب أن يؤخذ رأى أهل الحل والعقد فيه . فضلا عن أن الوزراء يعتبرون نوابا عن الشعب فى مباشرة سلطاتهم وهذه النيابة لا تنعقد لهم إلا إذا وافق ممثلو الشعب على عقدها .

ولكن الإمام الذى يستطيع أن يحدد مدى اختصاصات الوزراء لأن الأصل أنه هو صاحب السلطة ... فإذا استعان بالوزراء فبكونه من حقه وحده أن يحدد الأوجه التى يريد فيها معونة الوزراء .

فقد يحتفظ الإمام بكل مظاهر السلطة التنفيذية فى يده ويجعل الوزراء مجرد أداة تنفيذية لما يقرره . . . فمكون الوزارة هنا وزارة تنفيذ .

وقد يفرض الإمام السلطة لوزرائه ، فيعطيهن حق رسم السياسة التنفيذية العامة للدولة والقيام على تنفيذها فى نفس الوقت ... فتكون الوزارة هنا وزارة تفويض .

ومن حق الإمام أخيراً أن يقترح القوانين وأن يناقش القوانين
المقدمة ويبدى فيها رأيه .. لأن الله تعالى قال : وأمرهم شورى بينهم،
أى بين الحاكم والمحكوم فكلهما يشير إلى الآخر بما يراه .

حدود سلطة الحاكم (رقابة الأمة) :

لعله قد وضح بما سبق أن الحاكم فى الدولة الإسلامية ليست له
سلطات مطلقة ... بل هو مقيد بأمر كثيرة ...

١ - فهو أولاً لا يستطيع الخروج على أحكام الإسلام التى تعتبر
هى النظام الأساسى للدولة .

٢ - وفى حدود أحكام الإسلام لا يملك أن يستقل بالتصرف
فى الشؤون التى تمس السياسة العليا للدولة بل يجب عليه أن يستشير مجلس
الشورى ويتقيد برأيه ... وهذا هو مظهر رقابة الأمة .

٣ - والأصل فى إمام المسلمين أنه يختار لمدى حياته ... على أن
بقاؤه فى هذا المنصب منوط ببقاء الشروط والميزات التى دعت إلى
اختياره ، بحيث إذا اتنى شرط منها فيما بعد انحلت الإمامة وأصبح
واجباً عزله .

والذى يتولى عزل الإمام أيعضا هو مجلس الشورى ... فيجتمع
المجلس ليقرر أن الإمام لم يعد صالحاً لقيادة الأمة ويدين الأسباب
ثم يقرر عزله عن منصبه .. ويبدأ فى عملية اختيار إمام غيره .

والعزل يكون فى حالة من الأحوال الآتية :-

الأول : إذا حاول الاستهانة بإرادة الأمة أو حاول الخروج
على أحكام الإسلام .. لأنه حينما يستهين بإرادة الأمة يكون بذلك قد

فقد الأساس الذي يستمد منه سلطانه . . . وتنحل الرابطة التي تربط بينه وبين الشعب فيصبح واجبا عزله . . . وإذا حاول الخروج على أحكام الإسلام فانه يكون قد ارتكب جرما مزدوجا .. فهو أولا أهدر لإرادة الأمة التي ارتضت إماما عليها ليقم أحكام الإسلام - فاذا خرج على أحكام الإسلام فقد خرج بذلك عن الغاية التي من أجلها اختير وبذلك تنحل الرابطة للخروج على أحد شروطها .

(٢) وهو ثانيا قد تصرف تصرفا لا يستطيع الأصل الذي ولاه أن يتصرفه . . . فالشعب نفسه لا يملك أن يرتضى حكما غير حكم الإسلام وإذا كان الأمر كذلك فمن باب أولى لا يكون في إمكان النائب عنه هذا الشعب أن يفعل ذلك .

وفضلا عن ذلك فان الإسلام شرط إنعقاد الإمامة . . . والحاكم الذي يحاول الخروج على أحكام الإسلام في حكمه يكون كافرا . . . ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ، ومن ثم يجب عزله .

الثانية : إذا أتى الإمام من التصرفات ما يؤدي إلى اعتباره فاسقا كالمو ارتكب المحظورات أو أتى المنكرات .. من شرب الخمر أو زنا أو مرقعة أو اختلاس أو رشوة .. أو أى جريمة تلوث شرفه وثبت أنه غير أمين لأن إمام المسلمين تشترط فيه الأمانة أساسا فانه يقول « إن خير من استأجرت القوي الأمين » . . . - وفضلا عن

ذلك فان الحاكم الذي يتابع هواه وشهواته ويعصى دين الله لا يكون جديراً بحمل أمانة الحكم في الدولة الإسلامية التي تقوم أساسا لتحقيق رسالة الدين .

وقد يكون الفسق ناتجا من ضلال في العقيدة .. فالحاكم الذي

يكفر بالعقيدة الاسلامية لا يصح أن يلى أمر المسلمين وقد رأينا
أن الدولة الاسلامية تستهدف أساساً تحقيق رسالة الدين .

الثالثة : إذا أصيب الامام بعامة تعجزه عن القيام بمهام الحكم
كما لو أصيب في حاسة البصر أو السمع أو أصيب في أعضاء جسمه
إصابة تمنعه عن العمل .. شلل مثلاً أو بتر عضو رئيسى أو إذا
أصيب بالحرس .

الرابعة : إذا أصبح الامام عاجزاً عن التصرف أمام عدو قاهر
فصار أمر الحكم الحقيقى فى يد ذلك العدو القاهر .. هنا يجب عزله
الامام الذى يعجز عن مدافعة العدو حتى خضع له أخيراً .. ويجب
على الأمة أن تكافح العدو بكل إمكانياتها حتى تتخلص منه فيعود
الأمر إليها وتصبح مقاليد الحكم فى يدها .

وهذه ضمانات لما أهميتها القصوى .. إذ أنه فى اليوم الذى يخضع
فيه الحاكم لارادة العدو المستعمر ويستكين له يحق عزله .. وبذلك
لن يجد المستعمر من السلطان ما يؤيد وجوده أو يسند ظهره كما كان
يحدث فى عهد الاحتلال الانجليزى لمصر حيث كان الحكام يترامون
تحت أقدام الانجليز وتكون السلطة الحقيقية التى تحكم هى سلطة
الانجليز .. وقد رأينا كيف كان الانجليز يلجئون إلى العرش كلما
اشتدت حركات التحرير فى البلد فيتأمر العرش معهم على قتل تلك
الحركات .. أو يستكين لهم ويترك لهم مقاليد الأمور يتصرفون فيها
كيف شاءوا .

إن الاسلام يحكم على هذا الحاكم الذى يعجز عن مقاومة العدو
الخارجى بال عزل وفقدانه أساس سلطته .. ويعود الأمر بعد ذلك

للشعب .. والشعب نفسه لا يملك أن يستكين أو يستلم لأن الجهاد مفروض عليه في مثل هذه الحالة .. فاما الحرب حتى آخر رمق ، وإما الحرية حتى آخر حدودها .

مسئولية الحاكم :

والإسلام لا يعرف الحاكم الذي ذاته مصونة لا تمس أو الذي حقوق القانون .. فالحاكم كأي فرد في الدولة الإسلامية مسئول عن كل أعماله الشخصية والعامة ... ويحكم على أفعاله هذه أمام المحاكم العادية أيضاً (١) ، وأكثر من هذا فإن كل فرد في الدولة الإسلامية يستطيع أن يرفع عليه الدعوى « دعوى الحسبة » .

* * *

انتهينا بذلك من بحث المسائل المتعلقة برئيس الدولة الإسلامية ورأينا كيف تظهر إرادة الشعب كأساس لسلطاته أولاً في طريقة اختياره وثانياً في حقوقه وحدود سلطاته ومسئوليته .

وننتقل بعد ذلك إلى المظهر الثاني الذي يكشف عن إرادة الشعب ويعتبر بدوره تطبيقاً لمبدأ « الشعب مصدر السلطات » .

ونعني بذلك حق الشعب في اختيار أعضاء مجلس الشورى .

مجلس الشورى — أو مجلس الحل والعقد :

سنقول هنا بحكم لم يوجد له سابقة في التطبيق في التاريخ الإسلامى

(١) راجع هذا الموضوع تفصيلاً في كتاب « التشريع الجنائى الإسلامى » ص ١٠٤/١ ، وكتاب « الإسلام وأوضاعنا السياسية » ص ١٣٢/١٣٧ والكتابات من تأليف الأستاذ عبد القادر مودة .

ولكن لا يوجد في نفس الوقت ما يمنع من تقريره لأنه يتفق مع القواعد العامة التي قررها الإسلام .

— رأينا فيما سبق أن أهل الشورى يكاد يمكن اعتبارهم الحكماء الحقيقيين في الدولة الإسلامية ... وأن مجلس الشورى هو السلطة العليا المهيمنة على السياسة العامة للدولة ... من الناحية التنفيذية والتشريعية .
فن أهل الشورى .

وكيف يتكون مجلس الشورى .

وما هي اختصاصاته .

وما حدود تلك الاختصاصات .

تكوين مجلس الشورى :

لا خلاف على أن أهل الشورى هم ذوو الرأي في الأمة الإسلامية والطبقة الناضجة الواعية التي تستطيع أن تفتي إذا استشيرت وأن تمدل إذا حكمت ... وهذا يقتضي أن يكون من بينهم عدداً كافياً من المتفهمين في الشريعة الإسلامية . وأقول المتفهمين لأن الإمام بالشريعة لا يكفي فإن المهمة التي ستلقى على عاتقهم تقتضي أن يكونوا على قدر كاف من الفقه الإسلامي وأن يكون من بينهم عدداً كافياً من المتخصصين في كل فن من فنون الحياة .

ويتكون من هؤلاء مجلس . .

ولم تحدد الشريعة طريقة تكوين ذلك المجلس ولا طريقة اختيار أعضائه إنما بينت فقط الشروط الواجب توافرها في هؤلاء الأعضاء . على أننا نستطيع أن نبين هذه الطريقة وفقاً لأوضاعنا الحديثة .. ونرى أن يتكون هذا المجلس من نوعين من الأعضاء .

أولاً : أعضاء معينون بحكم مناصبهم ، وهؤلاء هم أمراء السرايا

والجيوش والحكام الإداريين والولاية في كل البلاد الإسلامية .

ثانياً : أعضاء يختارهم الشعب .

وتتبع هنا نفس الطريقة التي عرضناها حين الكلام في اختيار رئيس الدولة مع فارق أن الذي يختار عضو مجلس الشورى هنا هو الشعب كله .

فتقسم الدولة الإسلامية إلى دوائر واسعة ويختار سكان كل دائرة عضواً أو عضوين ممن تتوافر فيهم الشروط اللازمة وهي :

١ - أن يكون ممن عرفوا بالخلق الكريم والفضائل الإسلامية والبعد عن المعاصي والردائل ... لأن عضو مجلس الشورى يجب أن يكون عدلاً أميناً والعدالة والأمانة صفتان لا تتوافران إلا لمن يتحلى بالمعاني الكريمة التي ذكرناها .

٢ - أن يكون من أهل العلم ... أي يكون على قدر من الثقافة في أي فن من فنون الحياة يمكنه من تكوين رأى حكيم والإفتاء في المسائل الخاصة التي تعرض عليه .

والذين تتوفر فيهم هذه الشروط يكونون ظاهرين في الأمة معروفين لدى الشعب ، ولن توجد ثمة صعوبة في البحث عنهم أو التعرف على أقدارهم .

والاختيار طبعاً يكون بطريق التصويت ... فيكتب كل فرد من أفراد الشعب الذين لهم حق التصويت اسم الشخص الذي يرشحه لتولى عضوية مجلس الشورى ... ثم تفرز الأصوات لمعرفة الشخص الذي حاز الأغلبية ... وبعد ذلك يعرض عليه الأمر إن قبل كان بها . وإن اعتذر أعيدت العملية من جديد .

ولسنا في حاجة إلى أن نعيد هنا ما قلناه سابقا أن الذي يطلب
لنفسه العضوية أو يدعو لذلك حتى في السر ... يجب استبعاده وعدم
توليته بأى حال من الأحوال ... والواقع أن الإسلام يقضى بهذه
القاعدة المثالية على المناصب الكبرى التي تولد في أعقاب الانتخابات
التي تجرى كل فترة من الزمن وفقا للاوضاع التي تقررها النظم
الحديثة .

— يوفر على الناس أموالهم الطائلة التي يصرفونها للدعاية والنفس .
— ويوفر على الناس العداوات والمشاحنات والمذابح التي تحصل
دائما في أيام الانتخابات ... وبذلك يحفظ وحدة الأمة ويحقق دماء
المسلمين ... ويضمن الوصول إلى الأشخاص الأكفاء بحق الجديرين
بقيادة الأمة المجريدين عن الهوى ، الذين لا يزيغون على الناس حقيقتهم
ولا يطلبون المناصب والسلطان .

وبذلك تمر عملية اختيار الأعضاء لمجلس الشورى مروراً هادئة
لا يعكر صفو الحياة .. وتكون نتيجته هي التعبير الصادق عن إرادة
الشعب .

عرفنا الآن من يتكون مجلس الشورى وطريقة اختيار أعضائه .

اختصاصات مجلس الشورى :

مجلس الشورى هو المجلس الأعلى المهيمن على سياسة الحكم في
الدولة الإسلامية .

١ — فهو الذي يختار رئيس الدولة .. ويوافق على اختيار
الوزراء أو يعترض عليهم .

٢ — وهو الذي يملك حق عزل رئيس الدولة في الأحوال التي
يجب عزله فيها .

٣ — وهو الذى يرسم مع رئيس الدولة سياسة الحكم .. فلا يملك رئيس الدولة أن يستقل وحده برسم هذه السياسة أو تقريرها إلا فيما يختص بالمسائل التنفيذية العاجلة كما رأينا ، أما فيما يتعلق بالمسائل الكبرى كإعلان الحرب أو إنهايتها ، وعقد المعاهدات ، فجلس الشورى هو الذى يقرر هذه المسائل بالاشتراك مع رئيس الدولة .. ويلتزم رئيس الدولة باتباع رأى الذى قرره أغلبية أعضاء المجلس .

٤ — وهو الذى يضع القوانين والتشريعات — على أن سلطته هذه مقيدة بقيود رئيسى هو أنه لا يملك وضع التشريعات المخالفة للإسلام — فما ورد فيه حكم إسلامى فلا مجال للتشريع فيه بعد ذلك إلا إذا كان تشريعا تفسيريا — بحيث لا يخرج التفسير إلى حد التأويل الخطأ — وما لم يرد فى شأنه حكم فهو متروك للمسلمين أمره يكيفونه حسب زمانهم ومكانهم .. وهذا هو مجال التشريع الذى يعمل فيه مجلس الشورى وطبعا القوانين تصدر بموافقة الأغلبية ، وعلى الأقلية أن تنزل عند حكم الأغلبية إذا انتهت إلى رأى .. فلا يحق للأقلية — بعد أن ينتهى دور المناقشة والبحث والاستقرار على رأى معين — أن تظل على رأيها ، أو تسفه ما استقر عليه رأى الأغلبية .. فإن هذا يعتبر فى حكم الاسلام جريمة خروج على الجماعة .

ويقول الأستاذ عبد القادر عودة فى هذا (١) وإن النظام الديموقراطى يقوم فى أصله على الشورى والتعاون ، ولكنه ينتهى — بعدم التجرد وبسوء التطبيق — إلى تسليط المحكومين على الحاكمين وانعدام التعاون بينهما .

وإن النظام الديكتاتورى يقوم فى أصله على السمع والطاعة

(١) الاسلام وأوضاعنا السياسية ص ١٥٤ .

والثقة بين الحاكمين والمحكومين ، ولكنه ينتهى — بعدم التجرد وبسوء التطبيق — إلى تسليط الحاكمين على المحكومين وانعدام الثقة بينهما . أما النظام الإسلامى فيقوم على الشورى والتعاون والتجرد فى رحلة الاستشارة ، وعلى السمع والطاعة والثقة فى مرحلة التنفيذ ، ولا تسمح قواعده بتسليط فريق على فريق ، وهذا جمع النظام الإسلامى بين ما ينسب إلى الديمقراطية من فضائل ، وما ينسب إلى الديكتاتورية من مزايا وعجاسن ، ثم هو فى الوقت نفسه برىء من العيوب التى تنسب للديموقراطية والديكتاتورية معا .

محدود اختصاصات المجلس (الرقابة عليه) :

كما بينا ليس لمجلس الشورى اختصاصات مطلقة فى التشريع ؛ فهو يتفقد بالنصوص الإسلامية .. ويجب لذلك أن نبحث عن حكم خروجه عن هذا القيد الهام . فقد يتصور أن المجلس يشطط فيعطى لنفسه حقوقاً ليست له أو يصدر من التشريعات ما يخالف الأصول الإسلامية المسلم بها .. والواقع أن هذا الفرض قليل الاحتمال لأننا رأينا أن أعضاء المجلس لا يختارون إلا من بين أشخاص تتوافر فيهم صفات كريمة تجعلهم أحرص الناس على التقيد بأحكام الإسلام .. ومع ذلك فإن هناك ضمانات هامة تكلمنا عنها فيما سبق تمنع المجلس من إمكان الشطط على هذا الوجه .. ذلك أن كل قانون أو تشريع أو عمل يخالف للأحكام الأساسية للشريعة الإسلامية يعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً ، ومن حق كل فرد فى الدولة الإسلامية أن يطلب إبطاله ، ويكون ذلك بدعوى الحسبة التى ترفع إلى المحكمة المختصة — ويمكن أن تنشأ محكمة خاصة للنظر فى هذا النوع من الدعاوى ، وتتكون من مستشارين من أكبر الدرجات القضائية (كاستشارى محكمة النقض أو محكمة القضاء .

هل يجوز حل المجلس ؟

لا نجد في الفقه الاسلامى إجابة محددة صريحة على هذا السؤال .. إلا أن روح الشريعة الاسلامية والأحكام العامة يمكن أن تهدينا لمعرفة الحكم .. فقد علمنا فيما سبق أن مجلس الشورى ما هو إلا مثل للشعب .. هو مجموعة من الأفراد الذين تتوافر فيهم شروط معينة انتخبهم الشعب لياشروا اختصاصاتهم بالنيابة عنه وباسمه .. ومقتضى هذا أن خروج المجلس على حدود هذه النيابة يعنى انحلال الرابطة التي تعتبر هي أساس حق المجلس في مباشرة تلك الاختصاصات .. ومن هذا ندرك أن مبدأ حل المجلس يمكن تقريره .

ولكن من هو الذى يملك حق حل المجلس ؟

في الديمقراطية النيابية حق الحل مقرر للملك أو رئيس الجمهورية ولكتنا هنا لا نستطيع أن نقرر نفس الحكم لاختلاف النظام الاسلامى عن النظام الملكى والنظام الجمهورى .

فالإمام ليس ملكا انتقل إليه العرش بالوراثة .

والإمام لا ينتخبه الشعب مباشرة كما هو الحال في رئيس الجمهورية .. إن الذى ينتخبه هو مجلس الشورى .. فلا يعقل إذن أن نعطي لهذا الإمام الذى انتخب بواسطة مجلس الشورى حق حل المجلس .. وفصلا عن ذلك فإن مجلس الشورى من حقه أن يعزل الإمام في الحالات التى ذكرناها فيكون من الخطر أن نعطي الإمام حق حل نفس المجلس لأنه سيكون من السهل عليه كلما شعر باتجاه المجلس نحو

ويلاحظ أنه في الولايات المتحدة الأمريكية توجد محكمة عليا مختصة فقط بالنظر في دستورية القوانين .. ويطلق عليها اسم « المحكمة الاتحادية العليا » .

عزله أن يسارع بحله — وبكسب بذلك الوقت على الأقل حتى يأتي مجلس جديد ربما يكون له رأى آخر .

نقول إذن إنه ليس من حق الامام حل مجلس الشورى : وإذا كان الأمر كذلك فلا مناص من تقرير هذا الحق لمصدر السلطات الأول والآخر وهو الشعب . والسؤال الآن هو كيف يباشر الشعب هذا الحق ؟ . الطريق الوحيد إلى ذلك هو الاستفتاء .. فعلى الامام إذا وجد أن المجلس قد خرج على حدوده بالقدر الذى يستوجب عزله — عليه حينئذ أن يطلب من الشعب تحديد موقفه إزاء هذا المجلس وذلك باستفتاءه لتقرير أمر من اثنين :

إما تقرير حل المجلس وانتخاب مجلس جديد .

وإما تقرير بقاء المجلس على أساس أن تصرفاته لا عيب فيها .. فإذا اختار الشعب — بالأغلبية المطلقة — أن يحل المجلس فتكون نتيجة الاستفتاء بذاتها هى قرار الحل وينحل المجلس بذلك ، ويدعو الامام الشعب لانتخاب مجلس جديد .

ويلاحظ أنه ليس للامام أن يستفتى الشعب فى هذا الأمر الخطير إلا فى حالة واحدة .

هى حالة ما يتجه المجلس فى تصرفاته وأعماله اتجاها يخالف النظام الإسلامى العام فليس للامام إذن أن يستفتى الشعب مثلا إذا حدث خلاف بينه وبين المجلس حول السياسة العامة للدولة لأن الرأى المألوم دائما هو رأى المجلس مادام لم يخرج عن القواعد العامة للإسلام . على أنه قد يحدث أن يتفق الامام مع مجلس الشورى فى اتجاهه المخالف للإسلام — وأعتقد أن هذا الفرض جدلى من الصعب تصور

حدوده — ولكن لا مانع من الاحتياط وبحسب الحكم الواجب الاتباع في هذه الحالة .

حين يتفق الامام مع مجلس الشورى في اتجاهه فستكون النتيجة أنه لا يستفتى الشعب .. فما هو الطريق الذى يستطيع الشعب أن يصل منه إلى حل المجلس ؟

نرى أنه في هذه الحالة قد أصبحت السلطة الحاكمة الممثلة في الامام ومجلس الشورى — قد أصبحت خارجة عن حدودها وفقدت بذلك الأساس القانوني الذى تستمد منه كيانه .. وقد تعذر في نفس الوقت أن تحقق الضمانات الموضوعية لعدم الشطط الغاية منها .. فمجلس الشورى لن يعزل الامام .. لأنه هو نفسه قد خرج على حدوده .. والامام هو الآخر لن يستفتى الشعب في حل المجلس لأنه يتفق معه في اتجاهه .

إن الوضع حينئذ سيتحول من نطاق السلطة الشرعية إلى السلطة الفعلية القائمة على القوة والقهر .. وسيصبح أساس سلطة الامام ومجلس الشورى هو القوة لا إرادة الشعب لأن هذه الإرادة قد انتهكت واستبعدت .. والاسلام لا يقر أن تكون السلطة قائمة على هذا الأساس من الطرفين .. ولذلك يفرض على جميع أفراد الدولة الاسلامية رجالا ونساء أن يهبوا لتحطيم هذا السلطان الجائر .

فالثورة في هذه الحال واجبة : لأنها هي الطريق الوحيد للخلاص من وضع لا يقبل الاسلام قيامه .

ويجب أن تنتهى الثورة بالقضاء على الامام وعلى المجلس .. ويعقب ذلك فترة انتقال يتولى فيها أمر المسلمين إمام آخر ترشحه الحوادث نفسها لهذه الولاية (كأن يكون هو قائد الثورة أو أبرز

رجل من رجالها) . وأساس سلطة الامام في هذه المرحلة هي حالة
الضرورة الطارئة ، ويجب ألا تستمر السلطة على هذا الوجه إلا في
حدود ما تقتضيه حالة الضرورة هذه بحيث أنه إذا استقرت الأمور
يعود الأمر إلى القاعدة العامة ، فتجرى الانتخابات ، ويختار الشعب
مجلس الشورى والمجلس يتولى بعد ذلك اختيار الامام .

فنتهى بذلك من بيان مدى حق الشعب في الرقابة على أعمال مجلس
الشورى ، وقد وضح أن دور الشعب في هذه الرقابة دور خطير
يصل في نهايته إلى حد التدخل الإيجابي بطريق الثورة .. ولعل هذا
أبعد مدى يمكن تصويره لفكرة أن « الشعب مصدر السلطات » .

ولا يلزمنا بعد ذلك أن نجعل مجلس الشورى منتخباً لمدة مؤقتة
فالأصلح أن يكون مجلساً دائماً ولا عمل للقول بأن هذا يسلب الشعب
إرادته التي مظهرها حقه في الانتخاب .. لأن هذا القول إن صح في
الديموقراطية النيابية التي لا تجعل لإرادة الشعب إلا هذا الدور
المتواضع جداً وهو حقه في انتخاب المجلس كلما انقضت مدته ..
إلا أنه لا يصح أن يقال به حينما يتعلق الأمر بالإسلام . لأن
الإسلام كما رأينا يجعل لإرادة الشعب هي الشكل في الكل ، فهي
لا تنتهى عند حد انتخاب المجلس ، بل تظل بعد ذلك قائمة لتراقب
أعماله وتبطل منها كل ما يخرج عن الحدود .

فضلاً عن حق الشعب في حل المجلس والثورة عليه .

ولا معنى بعد كل هذه القيود والضمانات أن تنتهى حياة المجلس
كل خمس سنوات أو أقل أو أكثر ، وأن تشغل الأمة بأمر رأينا أن
جدواه ضئيلة .. فأعضاء المجلس لا ينتخبون إلا من بين مجموعة ممتازة
من رجال الأمة ، ولو انتهى المجلس وأجريت انتخابات جديدة

فسيختار الناس أيضا معظم أفراد هذه المجموعة .، على أن هذا لا يعنى أن عضو مجلس الشورى يظل في مركزه حتى يموت إنما بقاؤه في هذا المركز ينتهى بأحد الأمور الآتية :

أولا : أن يطرأ عليه سبب من الأسباب التى عرضناها سابقا حين الكلام عن عزل الامام وهى باختصار : (الخروج على أحكام الاسلام — الفسق — العاهة التى تعجز — ولا محل بالطبع للسبب الرابع هنا وهو العجز عن مدافعة العدو لأن عضو مجلس الشورى ليس من اختصاصه وحده أن يدافع العدو —) .

إذا حصل له أحد هذه العوارض فيجب عزله أو تنحيته أو إغفاؤه عن منصبه — ويكون ذلك بقرار بالأغلبية يصدر من مجلس الشورى نفسه .

وفى هذه الحالة يمكن أن ينوب المجلس عن الشعب فى اختيار العضو الذى يحل محله .

ثانيا : استقالة العضو من المجلس ، والاستقالة ينظرها المجلس بمنىابة عن الشعب فإذا قرر قبولها ، فيختار حينئذ عضواً جديداً .

ثالثاً : وطبعاً إذا مات العضو فإن المجلس يختار بدله عضواً جديداً ويشترط فى تلك الحالات الثلاث أن يكون اختيار العضو الجديد ممن توافر فيهم الشروط الواجب توافرها فى عضو مجلس الشورى وقد ذكرناها سلفاً .

رابعا : لا شك أن الرجال الممتازين الذين يصلحون لقيادة الأمة لن يظلوا هم أعضاء مجلس الشورى — الذى انتخب أول مرة — وحدهم ، بل إنه سيظهر فى الميدان غيرهم وترشحهم كفءاتهم لهذه المهمة

الخطيرة . وقد تكون الوسائل الثلاث السالفة غير كافية لاستغلال هذه المواهب باختيار أعضاء جدد من بين أصحابها .

لذلك لا نرى مانعا من إجراء انتخاب جزئية كل عشر سنوات (وقد قدرنا مدة العشر سنوات بالذات لأن هذه هي الفترة التي يمكن في خلالها أن تظهر مواهب جديدة وأن تضعف مقدرة الأعضاء القدامى) وتكون هذه الانتخابات لاختيار من يحمل محل الأعضاء الذين تسقط عضويتهم « بالقرعة » .. فالقرعة تجري كل عشر سنوات لإسقاط عضوية « ربع الأعضاء » — ويمكن أن يشمل التجديد هذه النسبة فقط — وتجرى الانتخابات لاختيار بدل من سقطت عضويتهم ، ويكون الانتخاب من حق الأفراد الداخلين في دائرة العضو الذي انتهت مدته .

بهذا نضمن استمرار المجلس ، ونضمن في نفس الوقت إمكان الاستفادة من المواهب الجديدة التي تظهر . . . فضلا عن ضمانه تطوير المجلس دائما من كل عضو لم يعد صالحا لحمل الامانة .

لم نشر بالطبع لعدد أعضاء مجلس الشورى لأن هذه مسألة ليست تحكيميا بل هي متروكة تقديرها للظروف .

نتهى بذلك من بحث الاساس الثاني للحكم في الدولة الاسلامية وهو « إرادة الشعب » .. ولعلنا نكون قد وقفنا في عرض الدور الخطير الذي تضطلع به هذه الارادة بشكل لم تصل النظم الوضعية حتى اليوم إلى إمكان تقريره رغم ما يقال من أنها نظم متحررة .

حقوق الافراد

• الاساس القانونى لحقوق الافراد فى الفقه
الوضى .

• فساد النظريات الوضعية لانها قائمة على
غير أساس ولانها تؤدى إلى هدم
فكرة الحق .

• الاساس القانونى لحقوق الافراد فى
الاسلام .

• كون الاسلام مصدر الحقوق .

• نظرية الحقوق الايجابية .

• مامى حقوق الافراد فى الفقهوضى .

• » » » فى الاسلام .

حقوق الأفراد :

إن أقصى مجال تصوره الفقه الدستوري الوضعي لحقوق الأفراد في الدولة لن يزيد عن كونه حلقة بسيطة في مجال الحقوق الهائلة التي قررها الإسلام للأفراد وتقدم للمخدوعين المتطفلين على موائد هذا الفقه الوضعي تلك الحقائق ليقارنوا .. وينظروا إذا كان في إمكانهم بعد ذلك أن يرفضوا الأخذ بالإسلام كأساس للحكم .

إننا لا ندعو للإسلام لأن هنالكا التزاما دينيا على عاتقنا بوجوب الأخذ به ، فإن الإسلام نفسه يحارب الدعوة إذا قامت على هذا الأساس المجرد ، بل هو يريد الذين يؤمنون به أن يقبلوه عن اقتناع بأنه أصلح النظم لحكم حياتهم ، فالإسلام ليس كهانة ، وليس فكرة مجردة عن الحياة تستعصى على إدراك العقل .. إنما هو نظام كامل — لا يستطيع العقل البشري القاصر أن يصوغ مثله ، إنما يستطيع أن يدركه ويفهمه ويتأكد من كماله وإحكامه .

على هذا الأساس نعرض الإسلام وتدعوله . وإذا خرجنا عن هذا الأساس فقد خرجنا عن الإسلام .. ويحق للمعارضين أن يعارضونا أما ونحن نخاطب فيهم العقل والوعي فإن من حقنا عليهم أن يستمعوا إلينا بعقلهم المنصف ووعيمهم السليم .

الأساس القانوني لحقوق الأفراد :

أولا في الفقه الوضعي :

حين يتعرض الفقه الوضعي لبحث هذا الأساس نجده يتخبط بين

نظريات كثيرة تحاول أن تنسب حقوق الأفراد إلى أساس قانوني معين وهي نفسها لا تقوم على أساس .

فأصحاب نظرية العقد الاجتماعي يقولون بأن حقوق الأفراد ولدت معهم وهم لم يتنازلوا عنها جميعها حينما قبلوا الخضوع لسلطان الدولة ، فأساس الحقوق عندهم إذن هو ما كان عليه الأفراد من حرية مطلقة قبل نشوء الدولة (١) .

وأصحاب نظرية الحقوق الفردية يقولون إن الفرد هو مصدر القانون كله . ولذلك يجب أن يكون هذا القانون هو مصلحة الفرد ومصلحة الفرد تتمثل في وجوب أن يترك له قدر آمن الحقوق والحريات يستطيع بها أن ينمي مواهبه ويستغل نشاطه طاملاً أنه لا يعتدى على حق الغير .

فأساس حقوق الأفراد عند هؤلاء هي المصلحة الفردية .

أما أصحاب نظرية التضامن الاجتماعي فينسكرون وجود شيء اسمه حقوق الأفراد إنما هذا الذي يسمونه بحقوق الأفراد ما هو إلا سلطة يخولها القانون للأفراد باعتبارهم أعضاء في جماعة .. وهم يباشرون هذه السلطة بقصد تنمية التضامن الاجتماعي فأساس حقوق الأفراد عندهم — أو على حد تعبيرهم سلطات الأفراد — هي المصلحة الجماعية .

(١) ويفهم ما قاله الدكتور السيد صبرى في هذا الشأن — ص ٣٣٠ — أن حقوق الأفراد عند أصحاب النظرية أساسها العقد الاجتماعي ، وهذا خطأ لأن هؤلاء الفقهاء اعتبروا العقد الاجتماعي مقيداً للحقوق لا أساساً لها .. وفي خارج النبود التي أوردوها العقد على حقوق الأفراد تبقى حقوقهم قائمة تستمد أساسها من الحالة الطبيعية التي كانوا عليها قبل اندماجهم في الدولة ...

فساد النظريات الوضعية :

هذه هي النظريات التي يبرز بها الفقهاء الوضعيون فكرة حقوق الأفراد ولا شك أن هذه النظريات كلها مضطربة مخلخلة لأنها تنبئ على غير أساس وتؤدي إلى غير نتيجة ..

أولاً : لأنها غير قائمة على أساس محدد :

(١) فهي من ناحية تفترض وجود أساس مائع غير محدد وتقيم عليه حقوق الأفراد فيكون هذه الحقوق بالتالي حقوقاً مائعة غير محددة ما هي الحالة الطبيعية التي تعتبر أساس الحقوق عند أصحاب النظرية الأولى وما هو العقد الاجتماعي الذي سلب قدراً من خريات الأفراد التي كانت لهم قبل نشوئه ١١٩ وما هو هذا المقدار المسلوب ، وهذا المقدار الباقي ١١٩ وقبل كل هذا ما هو مدى هذه الحقوق التي كان يتمتع بها الأفراد وهم في الحالة الطبيعية ١١٩ كلها أسئلة لا نجد لها جواباً ..

إن الإنسان يولد فيجد نفسه خاضعاً لقانون معين ، وهذا القانون هو الذي يمنحه الحقوق بالقدر الذي يرى .. والقانون في النظم الوضعية دائم التطور والتقلب والتغير والتشقلب .. تغيره ثورة الأفراد حينما يشعرون بالضييق في نطاقه .. وتغيره قوة الحكام حينما يزعمون إلى سلطات أوسع ، وتغيره السلطات الأجنبية المعتدية حينما تسقط الدولة في يدها بعد هزيمة حرب ، فالقانون الوضعي قانون لا حول له ولا قوة .. ليس أمراً موضوعاً محدداً يقده الجميع ، إنما هو في حقيقته انعكاس لأهواء البشر .. أهواء الطغاة من الحكام تارة ..

وأهواء المعتدين من الأجانب تارة أخرى ، وأهواء الثوار من الشعب الذين يسلكون سبيل الحكام الأولين حين ينسى الناس الثورة ، وحقوق الأفراد أين مكانها إذن في وسط هذه الزوابع الموح . والعواصف العاتية والأنواء التي لا تبقى ولا تذر .. أين هي إذن الحقوق الثابتة المستمدة من الحالة الطبيعية ؟

ونفس الكلام يقال في مواجهة نظرية المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية .. فإدنا في نطاق القانون الوضعي فليست المصلحة شيئاً إلا ما يتصوره صاحب السلطان ، أنه هو المصلحة ، وقد لا يتصور أن هناك مصلحة غير مصلحته .

ثم لو افترضنا جدلاً أن صاحب السلطان سيرعى هذه المصلحة .. فما هو معيارها وما هو مداها وما هو مدلولها ؟ لا يمكن رسم معيار ثابت دقيق ، لأن هذا يخضع لنظام الحكم في الدولة .. وقد رأينا كيف تلاشت أقدس مظاهر الحقوق الفردية في النظام الشيوعي ، حق الملكية الفردية .. لا شيء ، إلا لأن النظام الشيوعي ينكر أن هناك مصلحة للأفراد في هذه الملكية الفردية ، فالمصلحة إذن ليست فكرة عليا تخضع لها القوانين .. إنما هي فكرة تبعية تحددها القوانين الوضعية التي رأينا من قليل كيف تأتي وكيف تسيطر .

ثانياً : لأنها تؤدي إلى هدم فكرة الحق :

(٢) ومن ناحية أخرى نجد أن هذه النظريات تؤدي إلى نتيجة غريبة تسلب الحق كل قيمة له ، فكلها لا تطلب للأفراد سوى أن تتركهم الدولة يباشرون حرياتهم وحقوقهم بأنفسهم الخاضعين في حدود إمكانياتهم .. فلا يرتقي حق الأفراد إلى درجة الالتزام القانوني في ذمة الدولة ، بل الحقوق هي مجرد مكينات سلبية .

وفي هذا يقول الدكتور السيد صبرى نقلا عن الفقيه «أسمان» (١) :
«ولحقوق الأفراد صفة مشتركة وهي تقييد سلطة الدولة ، ذلك أن
الدولة مضطرة إلى احترام هذه الحقوق وعدم المساس بها ، على أن هذا
التقييد لا يتعدى الدور السلبي ، بمعنى أن الدولة ليست مكلفة بالقيام
بأى خدمة تقتضيها فائدة الفرد .

قدور الدولة سلبي محصور في تركها الأفراد يتمتعون بحقوقهم
لتنشيط مواهبهم ، دون أن يكون لهم حق في مطالبتها بأكثر من ذلك
وعلى هذا الأساس لا يرى أسمان أن من حق الأفراد مطالبة الدولة
بمساعدة الأفراد ماليا ، أو القيام بتعليمهم ، أو إيجاد عمل للعاطلين منهم

وهكذا ينتهي الفقه الوضعي إلى لاشئ .. فتصبح حقوق الأفراد
في نظره مجرد مزاعم لا وجود لها إلا في خيال الفقهاء .

وحينا يطبل الفقه الوضعي ويصر ويصرغد ليجمع الناس ليشهدوا
ميلاد حقوقهم على يديه .. يجتمع الناس فلا يجدونه إلا مائما ، ويكون
دورهم حينئذ هو أن يشيعوا هذه الحقوق .

يا أصحاب النظريات الحديثة والفقه المتطور ، والعلم الذى لا نظير
له ، أين هي الحقوق في نظرياتكم ؟

إن الحق لا يكون حقا إلا إذا قابله التزام .. واستطاع صاحبه أن
يطالب الطرف الملتزم بأدائه له ، وأن يجبره على ذلك بالسلطة العامة
هذا هو معنى الحق المسلم به في كل القوانين والشرائع .. فهل يمكن بعد
ذلك القول بوجود حق لا يستطيع صاحبه أن يطالب بأدائه له !!

إن فكرة الحقوق السلبية لن يكون لها قيمة مطلقا في مجتمع لا تتكافأ فيه الفرص .. وإذا اتاحت الدولة الفرصة أمام الجميع فلن يشترك مع ذلك معنى التكافؤ الحقيقي لأن الدولة لن تستطيع أن تمنح قوة للضعيف ، ولن تستطيع أن تمنح ذكاء للبليد .. ولن تقدر أن تهب صحة للمريض أو تعيد السلامة لمن أصابته طاعنة .

إن موقف الدولة السلبى في مجتمع هذا حاله سيؤدى إلى أن توجد طبقة متسولة، إن وجدت سبيلا للعيش على فضلات الموائد عاشت .. وإلا فالجوع والمرض والبرد كلها أسلحة كافية لإنقاذها من الحياة .

والواقع أن فكرة الحقوق السلبية لم تتولد إلا عن القصور في فهم وطبيعة الدولة .. أو الرغبة في التقليل من مسئولية الحكام لإرضاء لهم . وهذا هو منطق القانون الوضعى .. فهو قانون يعكس أهواء السلطة الحاكمة في أغلب الأحيان .

ولنعد إلى الاسلام نعرض حكمه ، فهذا هو أساس البحث ، وإنما أردنا بعرض النظريات الوضعية أن نعطي الفرصة للمعارضين كي يعيدوا النظر في موقفهم حينما يقارنوا .

الاساس القانونى لحقوق الافراد فى الاسلام :

الاسلام مصدر حقوق الافراد :

إذا بحثنا عن الاساس القانونى لحقوق الافراد فى الدولة الاسلامية فسنجد أن الاسلام هو هذا الأساس وهو مصدر هذه الحقوق . وهذا الأساس يعتبر أكبر ضمانة تجعل للأفراد حقوقا وتجعل هذه الحقوق لها وجود حقيقى ذات قيمة .

فالامر هنا ان يخضع لاهواء البشر أو نوازح الحكام . . فتتسع الحقوق أو تضيق حسب ماتليه هذه الالهواء . وتلك النوازح . . ولن تكون هذه الحقوق تحت رحمة الظروف التي تقلب القانون أو تغيره ، فهي حقوق ثابتة ، لانها تستمد وجودها من نظام ثابت في أصوله العامة . نظم من خلق الله تعالى الحكم العدل ، لا يتغير إلا في التفاصيل . . وحقوق الناس ليست من التفاصيل التي تخضع لحكم التطور .

وسنرى أن الاسلام يقرر للفرد كل حق يتوق إليه ، ثم يجعل هذه الحقوق حقوقاً بالمعنى الصحيح ، فيصبح من حق الفرد أن يلام الدولة بأدائها له ، وهذه هي نظرة الحقوق الإيجابية التي نتكلم عنها فيما يلي :

الحقوق الإيجابية:

فالدستور حين ينص على حق الأفراد في التعليم مثلاً ، فهذا يعني أن هذا الحق يقابله التزام قانوني ، على الدولة أن تهنيء له سبيل العلم بالمجان . وإذا نص على حق الأفراد في العمل فهذا يعني أن الفرد إذا عجز عن إيجاد عمل لنفسه فالدولة تلتزم بأن توجد له هذا العمل . . وإلا فعوضه عن بطالته لأنها مسئولة عن حقه في العمل .

فالدولة الإسلامية ليست دولة لإدارة ، إنما دولة رسالة . . وأهم أهداف هذه الرسالة هو أن توفر الحياة الكريمة الطيبة لكل أفراد الشعب وأن تضمن لهم حداً أدنى من المعيشة والحقوق تكون مسئولة عنه قبلهم .

وسنرى حالا تطبيق هذا المبدأ عندما نبين حقوق الأفراد في الاسلام ، وما هو مدى وحدود تلك الحقوق ؟

ما هي حقوق الأفراد في الفقه الوضعي: (١)

يرجعون الحقوق إلى أصليين عامين هما ١ - المساواة ٢ - الحرية ..
والمساواة تتضمن حقوقاً أربعة

١ - المساواة أمام القانون .

٢ - المساواة أمام القضاء .

٣ - المساواة في وظائف الدولة .

٤ - المساواة أمام الضريبة .

أما الحرية فهي ليست حرية مطلقة إنما تستعمل في الحدود التي لا تضر بالغير وهذه الحرية لها تطبيقات كثيرة ، ولكنها تندرج تحت قسمين رئيسين :-

القسم الأول : خاص بمصالح الأفراد المادية ويشمل :-

١ - الحرية الفردية - أي حرية الشخص في الذهاب والاياب وحقه في البقاء في البلاد والخروج منها ، وعدم إمكان القبض عليه أو محاكته إلا بحق .

٢ - الملكية الفردية .

٣ - حرمة المساكن .

٤ - حرية التجارة والصناعة .

القسم الثاني : خاص بمصالح الأفراد المعنوية ويشمل :-

١ - حرية الاعتقاد وحرية القيام بالشعائر الدينية .

٢ - حرية الاجتماع وحرية الصحافة .

٣ - حرية تكوين الجمعيات والأحزاب .

(١) مبادئ القانون الدستوري - ص ٢٢٠ / ٢٢٨

٤.- حرية التعليم .

كيف تنهار هذه الحقوق :

هذه هي حقوق الأفراد بإيجاز في المبادئ الدستورية الوضعية وقد قلنا فيما سبق أن هذه الحقوق كلها نسبية .. وحتى الحقين الذين يمكن أن يكون لهما مظهر إيجابي لم يتقرر لهما هذا المظهر .. وهما حق العمل وحق التعليم .. وطبعاً لم يقرر هذا الفقه للأفراد حقهم في ضمان مستوى أدنى للعيشة لأن هذا الحق لا يمكن تقريره إلا كحق إيجابي والفقه الوضعي لا يعترف بالحقوق الإيجابية .

تبقى بعد ذلك هذه الحقوق والحريات المتواضعة .. ومع ذلك فإن القوانين الوضعية تورد على الأصل الأول منها استثناءات تهدر كيانها إهداراً تاماً .

فبدأ المساواة في القوانين الوضعية لا وجود له إلا بالنسبة للطبقات الدنيا من أفراد الشعب .. أما الطبقات الأخرى الممتازة فهي فوق القانون وهي لا تخضع لمنطق المساواة .
فترئيس الدولة فوق القانون وذاته مصونة لا تمس .. وحق إن خضع للقانون في حدود ضيقة فإنه لا يحاكم أمام المحاكم العادية .. وهو أخيراً معفى من الضرائب والرسوم الجزئية .

ورؤساء الدول الأجنبية وحاشيتهم لهم نفس الميزات .
والمثليون الديبلوماسيون وأعضاء البعثات الأجنبية .
وأعضاء المجالس النيابية لهم حصانة تميزهم عن سائر الناس . (١)

(١) راجع في تفصيل هذا البحث « التشريع الجنائي الاسلامي » تأليف الأستاذ عبد القادر عوده - ص ٢١١ / ٢١٥ .

وحتى في نطاق الأصل الثاني (الحرية) نجد من النظم المطبقة في الدول الحديثة ما يهدم بعض تفرعات هذا الأصل .
حرية التجارة والصناعة يهدمها إباحة الاحتكار أو على الأقل يجعلها حرية مهدودة لا قداسة لها .

وحرية الاعتقاد لا قيمة لها في مجتمع مادي لا يعترف للدين إلا باعتباراه من التقاليد الموروثة التي في طريقها إلى الزوال .

وحرية الاجتماع وحرية الصحافة وحرية تكوين الجمعيات كلها حريات تتلاشى نهائيا في ظل الاحكام العرفية ، وهو نظام مقرر ومعترف به في تلك النظم الوضعية - وفي بلد كصر نستطيع أن نحسب كم من الزمن عاشته مصر في أمان من هذا النظام العجيب الذي يهدر كل الحريات ويجعل من حقوق الافراد وحررياتهم أثرا بعد عين في لحظة جارة . . ولا يقف الامر عند حد تعطيل حرية الاجتماع والصحافة والجمعيات بل يتعداه حتى يشمل أقدس الحريات الفردية حرية الشخص في الذهاب والاياب (أمر عسكري يمنع التجول) وحق الشخص في ألا يقبض عليه إلا بحق وبعد التحقيق معه (والامر العسكري هنا يفتح أبواب المعتقلات والسجون وأصفاد الحرية وبمجالات التعذيب والحقوق بعد ذلك في ذمة التاريخ) .

هذه هي الحقوق والحريات في النظم الدستورية الحديثة ، أو بمعنى الأصح هذه هي ظلال وأشباح الحقوق والحريات ، ظلال خافتة وأشباح لا تكاد تبين معالمها .

وبعد . . لننظر ما هو موقف الاسلام .

ما هي حقوق الأفراد ومرياتهم في الاسلام :

ترجع الحقوق هنا إلى أسس ثلاثة :

أولاً : الضمان الاجتماعي .

ثانياً : المساواة . ثالثاً : الحرية .

أولاً : الضمان الاجتماعي :

فالدولة الإسلامية مسئولة عن توفير الحياة لكل من أجزته وسبيله عن تحصيل رزقه أو أغلقت في وجهه المنافذ .

والدولة مسئولة عن توفير العمل لكل قادر على العمل ، فإن لم يجد له عملاً دفعت إليه ما يضمن له العيش حتى يجد له العمل .

والدولة مسئولة عن توفير العيش للعاجزين عن العمل ، الشيوخ وذوي العاهات والأرامل والأطفال اليتامى ، وللمبشة حد أدنى لا يمكن النزول عنه ، فالفرد يجب أن يتوافر له ما يكفيه طعامه وشرابه لمدة شهر مقدماً على الأقل ، ومسكن يأويه ، وحلة للشتاء وحلة للصيف .

والفرد يستطيع أن يقاضى الدولة بحقه هذا إذا امتنعت عن وفائه كله أو بعضه ، على أن يراعى هنا أن الفرد لا يستطيع أن يلجأ إلى الدولة إلا بعد استنفاد جميع وسائله الخاصة وإمكاناته للحصول على رزقه ، وبين هذه الوسائل مطالبة الأقارب الذين له عليهم حق في النفقة - فإن الاسلام يقرر للأقارب الفقراء على أقاربهم المومنين - في نطاق وبشروط معينة - حقاً في النفقة يستطيعون مقاضاتهم به ، إذا عجز الفرد عن كسب عيشه بنفسه ، ولم يكن له قريب عليه حق النفقة ، فإن السلطان ولي من ولي له .

وينص الأستاذ أبو الأعلى المودودي (١) في المادة الثامنة الفقرة (أ) من مشروع الدستور الإسلامي الذي يقترحه على الآتي :

« من حق الجائع أن يطعم ، والعاري أن يكسى ، والشارد أن يأوى ، والجريح أن يداوى ، والمريض أن يواسى . »

ولو كان هذا الجائع أو العاري أو الشارد أو الجريح أو المريض من قوم عدو للدولة ، إذ لا يجوز في داخل حدود الدولة أن يحرم أحد الحاجات الانسانية اللازمة . »

ويقول الأستاذ حسن المصنبي المرشد العام للإخوان المسلمين في رسالة « دستورنا » ص ٨ « وينص فيه - أى في الدستور - على حق الفقراء جميعاً من المسلمين وغير المسلمين في العمل وفي المسكن والملبس والمأكل . »

فهذا الحق مفروض لسكل من تقله أرض الدولة ، سواء كان مسلمة أو غير مسلم وحتى لو كان من قوم عدو للدولة ، ولكن في هذه الحالة الأخيرة يجب أن يكون من رعايا الدولة لا أن تكون إقامته بها عارضة لأن الدولة لا تلتزم إلا نحو رعاياها فقط ، على أن الواجب الانساني يقتضى مساعدة الانسان العاجز في مثل تلك الحالات حتى ولو كان من غير رعايا الدولة ، أقول الواجب الانساني لا القانون ، فإن هذا الواجب لا يرقى بالنسبة لهؤلاء الأجانب إلى مستوى الالتزام القانوني ، فلا يستطيع هؤلاء أن يطالبوا الدولة قضاء هذه الحقوق .

(١) وهو أمير الجامعة الاسلامية في باكستان ... ومن مشاهير دعاة الفكرة الاسلامية المعاصرين ... والبحث المشار إليه منشور في مجلة « المسلمون » ابتداء من العدد الخامس للفترة الاولى .. ص ٨٣ وما بعدها ..

ثانيا : المساواة : أمام القانون وأمام المحاكم ، وفي الوظائف والتكاليف والمساواة هنا مطلقه فلا يوجد استثناء عليها قط .

فترئيس الدولة الإسلامية ورؤساء الدول الأجنبية والمبعوثون السياسيون وأعضاء مجلس الشورى .. مثلهم مثل أى فرد فى الدولة .. يخضعون للقانون وينزلون عند حكمه ويحاكون أمام المحاكم العامة ، وتقرض عليهم التكاليف والواجبات العامة كدفع الضرائب والرسوم ولكن يراعى هنا حكم خاص بشأن سكان الدولة من غير المسلمين .. فهؤلاء لا يخضعون للقانون الإسلامى ولا للمحاكم الإسلامية فيما يمس أحوالهم الشخصية بل يخضعون لقانون ملتهم ومحاكمهم الخاصة .. وليس فى هذا استثناء من مبدأ المساواة لأن الاستثناء لا يكون استثناء من المبدأ إلا حيث يكون المستثنى شخص يتفق فى كل الظروف المحيطة به مع غيره من الخاضعين للقانون .. والمفروض هنا أن غير المسلمين لا يتفقون مع المسلمين فى كل الظروف المحيطة بهم لأن لهم عقيدة أخرى يجب احترامها وتقديسها والنزول عند حكمها .. ولو كانت عقيدتهم هذه تنظم شئون حياتهم العامة الأخرى ولا تقتصر على الأحوال الشخصية لقلنا أيضا بعدم خضوعهم للشريعة الإسلامية فى هذه الشئون .. ولكن بما أن عقيدتهم وأديانهم لم تورد أحكاما خاصة فى هذه الشئون فيكون الحكم إذن للقانون العام للدولة وهو الشريعة الإسلامية .

ثالثا : الحرية : وتنقسم قسمين بحسب المصلحة التى تملها .

أولا : حرية فردية .

ثانيا : حرية سياسية .

فالحرية الفردية : تتمثل في الحقوق والحريات التالية :

١ - حق الفرد في عدم القبض عليه أو محاكته إلا في الأحوال التي يجيز فيها القانون ذلك وأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص .

٢ - حق كل مسلم في أن يتمتع بالجنسية الإسلامية — وغير المسلم لا يتمتع بالجنسية الإسلامية إلا إذا كان من رعايا الدولة الإسلامية أى مقيماً في دار الاسلام إقامة معتادة .

٣ - لا يجوز إبعاد أى فرد من رعايا الدولة الإسلامية أو نفيه .

٤ - حق الشخص في الملكية - وليس هذا الحق مطلقاً فهناك قيود تفرضها مصلحة الجماعة يجب على المالك التزامها حتى تلتزم الدولة بعد ذلك احترام ملكه .

٥ - حق الشخص في مزاولة التجارة أو الصناعة وأن يعمل في الميدان الذي يروق له .. بشرط أن يكون هذا الميدان مشروع ومباح فلا تسكب عن طريقه ..

٦ - حرمة المساكن والأعراض والأسرار الخاصة ..

٧ - حرية الاعتقاد وإقامة الشعائر الدينية ولأسنا في حاجة أن نعيد ما قلناه في مناسبات كثيرة أن الإسلام يحمى هذه الحرية ويقدها ويبيح الاعتقاد مهما كانت هذه العقيدة .. على أن الأمر إذا خرج من مجال العقيدة إلى مجال الدعوة فهنا تمنع الدعوة الخالفة للنظام الإسلامى الأساسى .. وطبعاً حرية إقامة الشعائر الدينية حسب الأديان غير الإسلامية مكفولة ومقدسة ومحترمة وتحمى الدولة دور العبادة هذه تماماً كما تحمى دور العبادة الإسلامية .

٨ - حرية التعليم .. والواقع أن التعليم ليس مجرد حق بل هو واجب وإلزامى .. وهو واجب عينى في ناحية وواجب كفايى في

ناحية أخرى ، فإذا كان التعليم يتعلق بأمور الدين وشئون الاسلام وقواعده وحدوده بحيث يحد من حرية أى فرد على كل مسلم في الدولة الاسلامية من ذكر وأنثى .

وإن كان يتعلق بأمور فنية ودراسات تخصص فهو فرض كفاية حيث يحد من حرية الفرد من المسلمين بطلبه .

وفي ذلك يقول الأستاذ حسن المصطفى في رسالة « دستورنا » (وينص فيه على وجوب تعليم الرجل والمرأة شرائع الاسلام على السواء . - أما العلوم الأخرى فهي فرض كفاية يتحمل المسلمون إثم التقصير في تحصيلها إلى أن يحصلها من بينهم من يفي بحاجة الأمة من كل فرع وفن ، .

هذه هي تطبيقات الحرية المقصود بها مصالح فردية .

أما الحرية السياسية المقصود بها تخويل الشعب سلطة الرقابة على الحكام وحق التوجيه العام والانتقاد بقصد الاستمرار على التطبيق السليم للنظام الاسلامي وعدم الخروج عنه أو تأويله . وهذه الحرية تتمثل في الحقوق والحريات الآتية :

١ - حرية الاجتماع وحرية الصحافة وحرية النقد . . . وقد قلنا إن هذه الحريات ليست مطلقة ، بل يجب أن تهدف أولاً وأخيراً إلى حماية النظام الاسلامي نفسه . فمن عبث الحكام ، أو خطأ التطبيق والتأويل ، وتكون هذه الحريات عوناً للاسلام على أن يحقق رسالته الكبرى .. لا معولاً يهدمه .

والاسلام في هذه الناحية لا يجعل هذه الحريات مجرد حق للناس

ن شاءوا استعمالوه وإن شاءوا أهملوه .. بل يذهب إلى حد جملة واجبا وفرضا عليهم .

فأرسول يقول .. «الدين النصيحة .. لأئمة المسلمين وعامتهم ..»
ويقول «من رأى منكم منكراً فليغيره ..» (الحديث) ، والله تعالى يأمر
المسلمين بأن تبكن منهم جماعة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر «ولتكن
منكم أمة يأمرزون بالمعروف وينهون عن المنكر»

ولا يستطيع الحاكم أن يوقف حملة خالصة لله هدفها إصلاح فساد
أو تقويم معوجة ، لأنه إن فعل يكون قد عطل حكماً من أحكام الاسلام
ويجب عزله .. والرسول يعتبر من أحسن الأفعال كلمة حق فقال عند
إمام جائر .. ويجعل المسلم الذي يموت وهو يقاوم الإمام الجائر شهيداً
بل يعطى الحق للامة أن تثور في مواجهة الحاكم الذي يخرج عن حدوده
وذلك مدلول قوله «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده»

إلى هذا الحد البعيد يذهب الاسلام في حق الناس في انتقاد تصرفات
حكاهم ، بكل الطرق . طريق الاجتماع ، والصحافة ، والخطابة وتقديم
العرائض .. وأخيراً بطريق الثورة .

٢ — حرية تكوين الجمعيات .. ويجب أن يكون الغرض من
الجمعيات المساعدة أيضاً على تدعيم النظام الاسلامي إما بنشر الدعوة له
وتربية أفراد الشعب على أصوله ومبادئه .. وإما بمساعدة الحكومة
في النهوض بالمستوى الاجتماعي ، فتساهم الجمعيات في النشاط الاجتماعي
والصحي والثقافي .

أما الأحزاب السياسية بالمعنى المعروف .. الجمعيات التي تقوم قصداً
إلى المعارضة لوجه المعارضة لالوجه المصلحة العامة ، الأحزاب التي
تهدر وحدة الامة وتشبثت جهود أبنائها وتوزع أهواءهم فلا تجمعهم
لخير الوطن الاسلامي ، فهذه حرية مزعومة تنطوي في حقيقتها على خطر
ولذلك فلا مجال لها في الاسلام .

٣ - دعوى الحسبة .. وهذا حق آخر مقرر للأفراد في الدولة الإسلامية ولا مثيل لها في الدول الوضعية ، وهو حق مفروض لكي يجعل حقوق الأفراد على الأحكام تأخذ مظهرها الإيجابي ، فيعطى الفرد مكنة لإبطال الأعمال المخالفة التي تصدر من الحاكم .. ويعطيهم حق طلب محاكمته عن أفعاله الشخصية والعامة .

وقد تعرضنا لهذه الدعوى فيما مضى ، وقلنا إنها الدعوى التي يرفعها أى فرد في الدولة بحق من حقوق الله تعالى .. فوضوعها هو إما طلب الحكم ببطلان عمل مخالف لأحكام الله ، لأن من حق الله على عباده أن لا يخالفوا أحكامه .. وإما طلب الحكم بالمعقوبة وفقا لأحكام الإسلام على من يرتكب جريمة ، لأن من حق الله على عباده أن يلتزموا نواحيه ، فإن جرحوا هذا الالتزام حقت عقوبتهم .

وهذا هو أقصى ما يمكن تصوره من اتساع لفكرة حقوق الأفراد.

مرکز غیر المسلمین

في الدولة الإسلامية

- ⑤ فكرة الجلسة في الاسلام .
- ⑥ المتمتعون بالجلسة الاسلامية والاجانب .
- ⑦ الجلسة الاسلامية تثبت للمسلمين والذميّين .
- ⑧ مركز الذميّين في الدولة الاسلامية .
- ⑨ الاجانب » » » » »

فكرة الجنسية في الإسلام :

قبل أن نبحث في مركز غير المسلمين في الدولة الإسلامية يجب أن نحدد أولاً من هم رعايا الدولة الإسلامية الذين يتمتعون بجنسيتها، ومن هم الذين لا يتمتعون بجنسيتها وبالتالي يصدق عليهم وصف الأجانب .

الجنسية في الإسلام تقوم على أساس فكرة لا تعرفها النظم الوضعية . فبينما نرى النظم الوضعية تقرر الجنسية على أساس حق الدم (أى الميلاد من أب متمتع بجنسية الدولة) أو حق الإقليم (أى الميلاد على أرض الدولة) . فإننا نجد الجنسية في الإسلام تقرر تبعاً لقيام إحدى الرابطين الآتيتين :

الأولى : رابطة الدين : فكل مسلم في أى بقعة من بقاع الأرض يتمتع بجنسية الدولة الإسلامية . (وهذا على فرض أن للإسلام دولة موحدة شاملة للبلاد الإسلامية جميعاً) . على أن الدولة الإسلامية بهذا المعنى الشامل غير موجودة في الوقت الحالى .. ولو تقررت القاعدة بهذا الشكل المطلق لكان في ذلك اعتداء على السيادة الإقليمية للدول الأخرى التى يدخل المسلمون ضمن رعاياها فضلاً عن أن هذه القاعدة لن تجد لها مجالاً للتطبيق في الواقع لأن الدول الأخرى تنقيد بها .

حتى تقوم الدولة الإسلامية الشاملة بالمعنى الصحيح .. يمكن تطبيق هذه القاعدة في حدود الإمكان ، فيعتبر كل مسلم على أرض الدولة متمتعاً بالجنسية الإسلامية أياً كان محل ميلاده وأياً كان

أصله .. وسواء كان مقيماً فيها ، أو وافدا إليها من أى مكان .
الثانى : رابطة الوطن : وهذه الرابطة تكسب الجنسية الإسلامية
لغير المسلمين « الذميين » ويشترط أن تكون الدولة الإسلامية هى
محل إقامتهم العادية .. فكل شخص غير مسلم اتخذ من دار الاسلام
موطناً عادياً له يكتسب الجنسية الإسلامية (والتفاصيل طبعاً
ترسمها القوانين الخاصة)

أما من عدا هؤلاء فيعتبرون أجنباً ..
وعلىنا الآن أن نحدد مركز المتمتعين بالجنسية الإسلامية ،
ومركز الأجنب .

.. ونستبعد من نطاق هذا البحث المسلمين لأنهم يخضعون بحكم
ارتباطهم بالاسلام للدولة الإسلامية والشريعة الإسلامية بما تقرره
لهم من حقوق وما توجبه عليهم من واجبات .
وتتكمّل بعد هذا عن مركز « الذميين » ومركز الأجنب ويسنون
نحسب الاصطلاح الاسلامى « بالمستأمنين . والحريين »
أولاً : مركز الذميين :

وهم أهل الكتاب (المسيحيون واليهود) الذين يقيمون على
أرض الدولة الإسلامية إقامة عادية فيكتسبون بناءً على ذلك
الجنسية الإسلامية .. وهؤلاء يتمتعون بكل الحقوق التى يتمتع
بها المسلمون كما رأينا فى باب حقوق الأفراد . ولكن الأمر يختلف
من حيث الواجبات ، فهناك من الواجبات المفروضة على المسلمين
ما يعرفون من أدائها كواجب الخدمة العسكرية .. والواجبات التى

أساسها الدين كفر بصفة الزكاة... وهناك مقابل ذلك واجبات مفروضة عليهم. وليست مفروضة على المسلمين كواجب أداء الجزية هذا من ناحية الحقوق والواجبات... وقبل أن نتعرض لتفصيل هذه المسائل نعرض الناحية الأخرى وهي ناحية الخضوع لأحكام الشريعة الإسلامية أو غدمه ، ويجب لبيان حكم ذلك أن نعرف أن أحكام الشريعة الإسلامية (والمفروض أننا نتكلم هنا عن الأحكام الموضوعية لسياسة الحكم والحياة ، لا يدخل في بحثنا طبعاً الأحكام الدينية المحضة لأن هذه تترك للذمين الحرية المطلقة في أدائها تبعاً لأديانهم وعقائدهم) تنقسم إلى ثلاثة أنواع ، فنفرق بينها على النحو التالي :

النوع الأول : أحكام القانون العام : كالقانون الدستوري ، والقانون الجنائي والقانون الإداري ، والقانون الدولي العام ، وهذه كلها قوانين ترسم علاقة الأفراد بالدولة واختصاصاتها المتعلقة بالحكم وبالأمن العام والإدارة وتحديد علاقتها بالدول الأجنبية وقت السلم والحرب .

وبالطبع هذه كلها قوانين عامة تسرى على جميع المقيمين على أرض الدولة من مسلمين وغير مسلمين حتى الأجانب... لأنها قوانين تتعلق بالنظام العام وليس هناك مجال لاستثناءات يمكن تقريرها في هذا النطاق .

وهذه القاعدة مستقرة في جميع أنحاء العالم ، ولا توجد دولة واحدة تجد من نطاق تطبيق هذه القوانين العامة الذي اعتباره كان

النوع الثاني : أحكام القانون الخاص : كالقانون المدني والقانون

التجاري - ويستبعد من نطاق هذا النوع « الاحوال الشخصية »
فرغم أنها من القانون الخاص إلا أن لها أحكاماً خاصة بها ، والقاعدة
أن القانون الخاص يسرى أيضاً على جميع المقيمين على أرض الدولة
ولا خطورة في ذلك لأن معظم أحكام هذه القوانين ليست سوى
أحكاماً مفسرة لا تنطبق إلا حيث يقصد الافراد تطبيقها على
تصرفاتهم القانونية .. وقد وصلت الشريعة الاسلامية في نطاق هذه
القوانين إلى درجة من الكمال أذهلت فقهاء القانون في جميع أنحاء
العالم حتى أن النزعة الجرمانية في القانون قد استمدت أصولها من
القانون الاسلامي ، والفقه والنشرع الحديثين قد تأثرا إلى حد كبير
بالفقه الاسلامي في هذا النطاق .. وسيأتي قريباً اليوم الذي تكتب
فيه الغلبة العالمية للفقه الاسلامي ، فإذا كان الامر كذلك فإنه من
حق كل فرد يقيم على أرض الدولة الاسلامية سواء كان مسلماً أو
غير مسلم أن يستريح لتطبيق القانون المستمد من هذا الفقه .

النوع الثالث : أحكام الاحوال الشخصية :

ونظر الآن هذا النوع من القانون يمس علاقات مقدسة تتصل
بأخص خصوصيات الانسان وهي علاقات الاسرة ، فان الامر
هنا يختلف .

فغير المسلمين من الذميين يخضعون في أحوالهم الشخصية إلى
« قانون ملتهم »

وهكذا يتنازل الاسلام عن نفوذه بالنسبة لبعض رعايا الدولة

لان المسألة فى الاسلام ليست مسألة سيادة ، إنما هى أولا وقبل كل شئ عدالة ، ومن العدالة والحق أن تترك تحديد علاقات الاسرة لقانون الملة الذى ينبع من ضمير الفرد وعقيدته ، وبذلك نضمن قدسية هذه العلاقات طالما أن أساسها الدين والعقيدة .

نعود الآن إلى بحث الحقوق والواجبات : اتضح لنا أن الذميين يتمتعون بالحقوق التى يتمتع بها المسلمون على قدم المساواة .

أما عن الواجبات فالامر يختلف قليلا هنا على النحو التالى :
أولا : الاعفاء من واجب الخدمة العسكرية :

فقد رأينا حين الكلام على وظيفة الدولة الاسلامية أنها دولة رسالة تسعى إلى نشر الفكرة الاسلامية ، وتقوم على حماية هذه الفكرة ضد أى اعتداء خارجى ، وتجاهد وتقاتل من أجل هذا كله (وهذا جزء رئيسى من وظيفتها) فإذا كان الامر كذلك فإنه يكون من الظلم والجور والحرج أن تفرض على غير المسلمين أن ينضموا إلى صفوف الجيش الاسلامى ليحاربوا من أجل الاسلام . . والمفروض أنهم لا يؤمنون به .

إن الاسلام يفرض الجهاد فى سبيله على الذى يؤمن به ، أما الذى لا يؤمن به ؛ فبأى مبرر نلزمه بالدفاع عنه ؟!

ثانيا : الاعفاء من الواجبات التى أساسها الدين :

وذلك كواجب أداء الزكاة ، فإن الزكاة ركن من أركان الدين الاسلامى ، والمفروض أننا هنا بصدد شخص غير مسلم . . ولا يطلب من شخص غير مسلم أن يؤدى واجبا دينيا يفرضه الاسلام

فالزكاة إذن لا يلزم الذي بادأها لأنها مفروضة على المسلمين وخدم

ثالثاً : واجب أداء الجزية

وهذا الواجب يعتبر تعويضاً للمجتمع عن الإعفاءات السابقة فمن العدل أن يساهم كل فرد من أفراد المجتمع في الواجبات العامة التي تستلزمها سلامة كيانه .. وإذا كان هناك من الواجبات ما تقضي العدالة وحكم اختلاف الدين إلى إعفاء بعض الرعايا منه إلا أنه ينبغي أن يتال المجتمع من المساهمة من جانب هؤلاء قدرأ يعوضه عما فقدته بسبب الإعفاء .

والجيوش الاسلامية حينما تدافع عن الدولة الاسلامية ، لا تدافع عن المسلمين فقط وإنما تدافع عن كل رعاياها المتمتعين بجنسيتها الاسلامية . ويجب أن يساهم الذميون بأموالهم مقابل هذا الدفاع والحماية (فالمسلم يدافع بدمه ، والذمي يدافع بماله) وإذا كان الدم أغلى من المال ، فإن لذلك ما يبرره من حيث أن المسلم كما أنه يدافع عن دولته ومن يقيم فيها ، يدافع أيضا عن عقيدته وفكرته .

والزكاة التي يدفعها المسلم لا تصرف فقط على الفقراء المسلمين ، بل قدر رأينا أن حق الفقراء يتعلق بها أيا كانت ملتهم ما داموا من المتجنسين بالجنسية الاسلامية وأكثر من هذا يمكن تقرير حق الفقراء الأجانب في أموال الزكاة لأن المسألة تتعلق بسلامة وأمن المجتمع الذي من مقتضى أمنه ألا يكون فيه فقراء أيا كانوا . وإذا كان هذا التكليف المالي يستفيد منه المسلم وغير المسلم بينما لا يدفعه إلا المسلم .. فإن من العدالة أن نقرر تكليفاً على عاتق غير المسلم

يقابل الزكاة ، ولا يكون أساسه دينيا كما هو الحال في الزكاة ..
 ورغم أن هذا المنطق السليم لا جدال فيه - فالإسلام لا يصل
 بتكليف الجزية إلى الحد الذي يمكن أن يقابل أو يساوي التكاليف
 الماثلة المفروضة على المسلم .. ويتضح ذلك من معرفة من هم
 المكلفون بها .. ومقدارها .

١ - المكلفون بالجزية : (١)

فلا تجب الجزية إلا على الرجال الأحرار العقلاء .

ولا تجب على امرأة ولا صبي ولا مجنون .

وهذا هو منتهى التخفيف ومراعاة العدالة في التكليف .

٢ - مقدار الجزية :

مقدار الجزية ليس واحداً بالنسبة لكل المكلفين ، بل يتناسب
 مع حالة المكلف فيزيد إذا كان المكلف موسراً ، ويقل إذا كان
 متوسط الحال أو فقيراً .. وينعدم إذا كان الشخص معدماً (بل إن
 الدولة تلتزم نحو هذا الشخص بأن تدفع له من أموال الزكاة
 ما يساعده على الحياة) .

ومقدار الجزية عند أبي حنيفة كالآتي :

١ - الآغنياء : يؤخذ على الواحد منهم ثمانية وأربعون درهماً .

٢ - الآواسط : يؤخذ على الواحد منهم أربعة وعشرون درهماً .

٣ - الفقراء : ويؤخذ على الواحد منهم اثنا عشر درهماً .

(١) الأحكام السلطانية للهاوردى ص ١٣٩ .

وذهب الشافعي إلى أن حدها الأدنى درهما واحداً ، ويمكن للإمام أن يرفعها بحسب الظروف وحسب قدرة المكلفين .

هذا هو مركز الذمي في الدولة الإسلامية ، وهو أعدل وضع يمكن تقريره للأقليات الوطنية ، والأقليات الوطنية في الدول الحديثة لا تتمتع بمثل هذا المركز ، ولو كان المجال يتسع لكننا عرضنا صوراً لمركز هذه الأقليات .. ولكن لعل وضوح موقف الاسلام في هذا الشأن يغنينا عن المقارنة .

مركز الأجانب في الدولة الإسلامية : (١)

والبحث هنا يتعلق بالأجانب الذين يقيمون على أرض الدولة الإسلامية إقامة مؤقتة (لانهم أقاموا إقامة عادية دائمة اكتسبوا الجنسية الإسلامية وصاروا ذميين)

هجرة الأجانب وإقامتهم

يحق للأجانب أن يهاجروا إلى الدولة الإسلامية بشرط أن يأخذوا إذناً بذلك من ممثلي الدولة الإسلامية في البلد التي يريدون الهجرة منها (هذا الإذن يسمى الامان ، ويسمى في النظم الحديثة تأشيرة الدخول على جواز السفر) وإذا دخل الأجنبي أرض الدولة الإسلامية فإقامته مباحة بها بالتبعية ، ولكن هذه الإقامة يجب أن تكون مؤقتة ، فإذا استمرت على وجه الإعتياد صار الأجنبي جنسيته إسلامية أى ذمياً .

(١) عرض الدكتور أحمد مسلم مدرس القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق بجامعة القاهرة خلاصة طيبة لأحكام مركز الأجانب في الدولة الإسلامية في كتابه مركز الأجانب ص ٥٨ إلى ٦١ .

حقوق الأجانب وواجباته :

لا يتمتع الأجني بكافة الحقوق التي يتمتع بها الوطني .
فليس له حق المساهمة في حكومة الدولة بالتعيين في الوظائف
وليس له أن يتمتع بالحقوق السياسية كحق الانتخاب ، ويرد
على حقه في مزاوله النشاط الفكرى والسياسى ما يقيد به في النظم
الوضيعة نظراً لأن الأمر يتعلق بأمن الدولة وسيادتها .

وخارج نطاق الحقوق السياسية نجد أن الأجني يقترب من
الوطن فله حق مزاوله التجارة والصناعة في الحدود التي تسمح بها
الدولة .. ولمسكن الأجني وعرضه وأسراره حرمة تحميها
الدولة .. وله حرية الاعتقاد وإقامة الشعائر الدينية وله حق
الملكية الفردية في حدود القانون .

ولكن يجوز إبعاد الأجني إذا اقتضى ذلك أمن الدولة
ويكون ذلك بسحب الأمان منه - والأجني يخضع في أحواله
الشخصية لقانون جنسيته .. فله أن يتزوج من أجنبية أو ذمية ،
ويرث ويورث وفقاً لأحكام قانونه .. ويراعى في الميراث عدم
جواز التوارث بين الأجني والذمي لاختلاف الدارين حكماً .

وللأجني حق الانتفاع بالمرافق العامة الضرورية في الدولة .
ومن ضمن هذه المرافق العامة مرفق الضمان الاجتماعى .. فيمكن
أن يتقرر للأجني العاجز عن العيش نفقة على بيت المال (١) .

(١) راجع ما سبق في باب حقوق الأفراد (الفهم الاجتماعى) .

أما واجبات الأجنبي :

فهو لا يلزم بالطبع بالخدمة العسكرية ولا بأداء التكاليف التي أساسها الدين - ولكنه يلتزم فضلا عن التكاليف المالية العامة التي تفرضها الدولة - كالضرائب (وهو لا يتميز في هذا الحكم عن الوطنيين) يلتزم بالخراج على الأرض (وهذا الالتزام أيضاً ليس قاصراً على الأجنبي) .

ولا يلتزم الأجنبي بدفع الجزية لأن إقامته في الدولة عارض والجزية تدفع مقابل الحماية والأمان الدائمين .

وخلاصة القول أن الدولة الإسلامية تحمي الأجانب وتقرر لهم من الحقوق بالقدر الذي يمكن أن يتقرر لهم في ظل الدولة الوضعية وأكثر .. ولا تفرض عليهم من الالتزامات أكثر مما يقتضيه اندماجهم في المجتمع ومزاولة نشاطهم .

والذين كانوا يتصورون أن قيام حكومة إسلامية معناه طرد الأجانب أو الحسد من حرياتهم لا شك أنهم سيطمشون إلى الحقيقة حيناً يعرفونها .. وعيننا للأسف دائماً هو أننا نتكلم كثيراً .. على غير أساس .. ولو أننا أخذنا أنفسنا بعدم الحكم على الأشياء إلا بعد الدراسة والبحث لكننا أقرب إلى الانصاف لأنفسنا وللحقيقة .

ظهر حديثا :

بيان إعجاز القرآن

لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي المتوفى سنة ٣٨٥ هـ
شرح وتعليق الأستاذ المحدث الشيخ عبد الله الصديق وثمنه ١٢ قرشا
خلاف البريد ويطلب من مطبعة دار التأليف

قريبا مع الباعة :

« الحاكم المسلم » للأستاذ الشيخ عبد الخبير الخولي

مطبعة دار التأليف

٨ شارع ينفور غفيرة

تليفون ٢١٨٢٥

Bibliotheca Alexandrina



0519323

التمن ٨ قروش